الأمم المتحدة

A/C.1/74/PV.8

الجمعية العامة

المحاضر الرسمية

الدورة الرابعة والسبعون

اللجنة الأولى

الجلسة **٨**

الأربعاء، ١٦ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٩، الساعة ١٥/٠٠

نيويورك

الرئيس: السيد يورنتي سوليس . . . . . (بوليفيا (دولة – متعددة القوميات))

افتتحت الجلسة الساعة ١٥/٠٠.

تنظيم الأعمال

الرئيس (*تكلم بالإنكليزية*): ثمة مسائل أود أن أثيرها قبل الشروع في المناقشة العامة. أود أولاً أن أبلغ الوفود بأنه لا يزال ٤٢ متكلماً في قائمة المناقشة العامة. وكما يذكر الأعضاء، فإن اللجنة قررت في جلستها الثانية، المعقودة في ٨ تشرين الأول/أكتوبر (انظر A/C.1/74/PV.2)، الشروع في المناقشة العامة بشأن جميع بنود جدول الأعمال المتعلقة بنزع السلاح والأمن الدولي المحالة إليها في الفترة من ١٠ إلى ١٦ تشرين الأول/أكتوبر. وإذا أردنا أن نفسح المجال للمتكلمين المتبقين في القائمة البالغ عددهم ٤٢ متكلما، سيتعين على اللجنة اتخاذ قرار اليوم يقضي بتمديد المناقشة العامة حتى يوم الجمعة ١٨ تشرين الأول/أكتوبر. وقد قُدم هذا الاقتراح بعد الأخذ في الاعتبار الوقت الذي يستلزمه الانتهاء من قائمة المتكلمين وتمكين الوفود من ممارسة حقها في الرد، فضلا عن توقف خدمة الاجتماعات بعد الساعة ١٨/٠٠ بسبب أزمة السيولة التي تواجهها الأمم المتحدة. وستتيح الجلستان الإضافيتان لجميع المتكلمين المدرجة أسماؤهم على القائمة الفرصة لتقديم تقاريرهم إلى اللجنة في الدورة الحالية.

وإذا قررت اللجنة تمديد المناقشة العامة، فإنني أعتزم فور انتهائها أن أطلب إلى اللجنة أن تنظر في الوثيقتين A/C.1/74/CRP.1/Rev.1 و A/C.1/74/CRP.2/Rev.1 وأن تتخذ قراراً نهائياً بشأن كيفية إدارة ما يتبقى من الوقت المخصص لأعمال اللجنة. بيد أنه يتعين على اللجنة أيضا أن تتدبر على وجه السرعة الموعد النهائي لتقديم مشاريع القرارات ومشاريع المقررات في إطار جميع بنود جدول الأعمال. وقد أصدرت الأمانة العامة في وقت سابق من هذا الأسبوع إعلاناً تحدد فيه ظهر يوم غد الخميس ١٧ تشرين الأول/أكتوبر موعداً نهائياً بغية ضمان إصدار مشاريع مقترحات العمل في الوقت المناسب في اللجنة، لا سيما في ظل أزمة السيولة الراهنة الخطيرة. وفي هذا الصدد، طُلب منا أن نسأل الأمانة العامة عما إذا كان

يتضمن هذا المحضر نص الخطب والبيانات الملقاة بالعربية وترجمة الخطب والبيانات الملقاة باللغات الأخرى. وينبغي ألا تُقدم التصويبات إلا للنص باللغات الأصلية. وينبغي إدخالها على نسخة من المحضر وإرسالها بتوقيع أحد أعضاء الوفد المعني إلى: Chief of the Verbatim Reporting Service, Room U-0506, (verbatimrecords@un.org). وسيعاد إصدار المحاضر المصوَّبة إلكترونيا في نظام الوثائق الرسمية للأمم المتحدة (http://documents.un.org)

بوسعنا تمديد الموعد النهائي حتى الساعة ١٦/٠٠، وقد أُبلغنا بأنه قد تمت الموافقة على ذلك.

وأود أيضا أن أذكر بأنني أوجزت في جلستنا التنظيمية المعقودة يوم الخميس، ٣ تشرين الأول/أكتوبر (انظر A/C.1/74/PV.1)، الترتيبات المقترحة لتبادل الآراء مع الممثلة السامية لشؤون نزع السلاح وغيرها من المسؤولين الرفيعي المستوى في مجال تحديد الأسلحة ونزع السلاح استناداً إلى الترشيحات المقدمة من المجموعات الإقليمية. وأفهم أن هناك توافقاً في الآراء في اللجنة بشأن تلك المقترحات. وستنظر اللجنة رسمياً في برنامج عملها وجدولها الزمني في مرحلة لاحقة، إلا إنني أود أن أستشيرها بشأن الدعوات الموجهة إلى رؤساء المجموعات الإقليمية لشهر تشرين الأول/أكتوبر من أجل تلقي ترشيحاتهم أثناء انعقاد المناقشة العامة في اللجنة.

وقد استُرعي انتباهي أيضاً إلى أن رئيس فريق الخبراء الحكوميين المعني بالنظر في دور التحقق في النهوض بنزع السلاح النووي قد وصل إلى نيويورك لتقديم عرضه المقرر وسيغادرها في عطلة نهاية الأسبوع. وإذا وافقت اللجنة على تمديد المناقشة العامة إلى يوم الجمعة، ١٨ تشرين الأول/أكتوبر، سأقترح أن نخصص فترة غير رسمية قوامها ٣٠ دقيقة يوم الجمعة للاستماع إلى عرضه.

وسأطلب الآن إلى اللجنة أن تبت في مقترحاتي واحداً تلو الآخر. فهل لي أن أعتبر أن اللجنة ترغب في تمديد مناقشتها العامة إلى يوم الجمعة ١٨ تشرين الأول/أكتوبر من أجل الانتهاء من قائمة المتكلمين، وفي تخصيص نصف ساعة على الأقل بعد انتهاء المناقشة للعرض الرسمي الذي سيقدمه رئيس الخبراء الحكوميين المعني بالنظر في دور التحقق في النهوض بنزع السلاح النووي ولتبادل الآراء معه في إطار غير رسمي؟

السيد بيلوسوف (الاتحاد الروسي) (*تكلم بالروسية*): أعتذر عن أخذ الكلمة. يرى الاتحاد الروسي أن مقترحاتكم مهمة، سيدي الرئيس، ونحن على استعداد لدعمها ولكننا نود أن نطلب بعض الإيضاحات البسيطة كي نعرف بالضبط المقترحات التي سنؤيدها. لدي العديد من الأسئلة التي سأطرحها الآن إن لم يكن لديكم مانع.

أولا، هل تحدد موعد للمناسبة التي ستعقد مع الممثلة السامية لشؤون نزع السلاح وغيرها من المسؤولين الرفيعي المستوى؟

ثانياً، سيدي الرئيس، لقد قلتم إننا سنستأنف النظر في برنامج العمل بعد انتهاء المناقشة العامة. وكما أذكر، فقد اتفقنا في ٨ تشرين الأول/أكتوبر (انظر A/C.1/74/PV.2) على أنه سيتعين علينا ثانية، قبل أن ننظر في برنامج العمل مرة أخرى، أن نعيد النظر في مسألة وصول الوفود الوطنية إلى مقر الأمم المتحدة دون عائق. فإن كنا نشير على وجه التحديد إلى تلك الترتيبات، فإننا مستعدون لتأييدها. بيد أنه إذا كان الأمر يتعلق بتجاهل مقررنا المؤرخ ٨ تشرين الأول/أكتوبر وإنهاء المناقشة بشأن مسألة وصول الوفود إلى المقر دون عائق، فللأسف لن يكون بوسعنا تأييده.

ثالثا، هل نحن مصيبون في فهمنا أننا سنناقش المسائل التنظيمية يوم الاثنين؟ تلك هي الأسئلة الثلاثة التي أردت طرحها.

الرئيس (*تكلم بالإنكليزية*): أود أن أوضح بضعة أمور. أولا، فيما يتعلق بالفريق الرفيع المستوى، سنحدد موعدا لذلك بمجرد اعتماد ما تبقى من برنامج العمل لأن ذلك يرتبط بالمناقشات المواضيعية.

وفيما يتعلق بالسؤال الثالث: المسائل التنظيمية، اتفقنا على أننا سنناقش المسائل المتبقية بمجرد انتهاء المناقشة العامة. ونتوقع أن نفرغ يوم الجمعة من المناقشة العامة والحوار التفاعلي مع فريق الخبراء الحكوميين بشأن دور التحقق في النهوض بنزع السلاح النووي. ولا أدري إذا كان سيتاح لنا وقت كافٍ يوم الجمعة للنظر في تلك المسائل ولكني أعتقد أننا سنفعل ذلك

يوم الاثنين. وكما ذكرت، لا يزال لدينا أكثر من ٤٠ متكلما في المناقشة العامة. ويرى أعضاء المكتب والرئيس أننا سنمضي قدما كما اتفقنا في الجلسة التي ناقشنا فيها برنامج العمل واتفقنا فيها على مواصلة المناقشة العامة (انظر A/C.1/74/PV.2). وبمجرد أن نختتم المناقشة العامة، سنواصل تناول المسائل المتبقية.

السيد بيلوسوف (الاتحاد الروسي) (*تكلم بالروسية*): إذاً أنحن الآن نتفق على مجرد أننا سنعقد الجزء الرفيع المستوى دون تقرير مواعيد محددة؟ ثانيا، ما زلت بحاجة إلى إجابة واضحة إما من أعضاء المكتب أو منكم، سيدي الرئيس، عما إذا كان سيتاح للاتحاد الروسي والوفود المعنية الأخرى الفرصة لمناقشة مسألة إتاحة الوصول إلى مقر الأمم المتحدة دون عوائق مرة أخرى، حسبما اتفقنا في ٨ تشرين الأول/أكتوبر.

الرئيس (*تكلم بالإنكليزية*): عندما نناقش المسائل التنظيمية، يحق لأي دولة عضو أن تثير أي مسألة تود إثارتها.

السيد بيلوسوف (الاتحاد الروسي) (*تكلم بالروسية*): أشكركم، سيدي الرئيس، على إيضاحكم. أعتقد أنه بناءً على النحو الذي أوضحتم به الأمر للتو، يمكننا أن نؤيد اقتراحكم بمواصلة المناقشة العامة حتى يوم الجمعة ثم العودة إلى المسائل التنظيمية يوم الإثنين، بما في ذلك مسألة إتاحة الوصول دون عائق إلى مقر الأمم المتحدة وتمديد فترة تقديم مشاريع القرارات رسميا إلى الساعة ١٥/٠٠ غداً الخميس ١٧ تشرين الأول/أكتوبر.

السيد سلوفارا (فنلندا) (*تكلم بالإنكليزية*): نعرب عن دعم وفدي الكامل لكم، سيدي الرئيس، ونحن على يقين من أنكم ستستمرون في إدارة عمل اللجنة على أكمل وجه كما تواصلون حتى الآن.

فيما يتعلق بمسألة إطالة أمد المناقشة العامة، أود ببساطة أن أسأل لم لا ينبغي لنا أن نتفق على استمرار المناقشة العامة ما دام هناك متكلمون على القائمة. لماذا نحدد موعدا نهائيا مصطنعا، هو يوم الجمعة، إذا كان سيتبقى بعض المتكلمين ليوم الاثنين؟ لماذا لا نواصل المناقشة العامة حتى استنفاد قائمة المتكلمين؟

الرئيس (*تكلم بالإنكليزية*): نعتزم المضي قدما بأسرع ما يمكن وإنهاء عملنا يوم الجمعة. وحتى إن تسنى لنا ذلك يوم الجمعة، ستكون هناك قيود على الوقت المتاح في الأسبوع القادم. لذلك يجب أن نبذل ما في وسعنا لاختتام عملنا يوم الجمعة، وأعتقد أن ذلك سيساعدنا على تحديد موعد نهائي واضح لعملنا. وفي يوم الجمعة، سيشارك أيضا المجتمع المدني وفريق الخبراء الحكوميين المعني بدور التحقق في النهوض بنزع السلاح النووي. ولذلك يتعين علينا أن نمضي قدما بأسرع ما يمكن وهذا سبب تقيدنا الصارم بالمدد الزمنية المحددة. وسيكون لدينا المزيد من المقترحات يتعين علينا اتخاذ قرار بشأنها قبل بدء الجزء المواضيعي. وكما دار نقاشنا مع أعضاء المكتب، نرى أنه من المستحسن أن يكون لدينا جدول زمني واضح يمكننا من كيفية المضي قدما. وبالرغم من تقديري لاقتراح ممثل فنلندا، أرى أن اقتراح الرئيس قائم.

السيد الحبيب (جمهورية إيران الإسلامية) (*تكلم بالإنكليزية*): سيدي الرئيس، يمكننا أن نؤيد الاقتراح الداعي إلى اعتماد عناصر برنامج العمل التي ذكرتموها علما بأن مشكلة إيران المستمرة التي يواجهها وفدها فيما يخص التأشيرات والقدوم إلى مقر الأمم المتحدة لم تُحل بعد. وعلى الرغم من أن هذه المسائل قد نوقشت في اجتماعنا مع لجنة العلاقات مع البلد المضيف، فإننا ما زلنا ننتظر تحلي البلد المضيف بالمرونة في موقفه حيال إصدار التأشيرات وإزالة القيود التي فرضها بصورة غير قانونية على وفد بلدي.

الرئيس (*تكلم بالإنكليزية*): هل لي أن أعتبر أن اللجنة ترغب في تمديد مناقشتها العامة إلى يوم الجمعة، ١٨ تشرين الأول/أكتوبر، من أجل استنفاد قائمة المتكلمين، وأنها ترغب أيضا بعد المناقشة وبعد الاستماع إلى ممثلي المجتمع المدني، في

تخصيص نصف ساعة على الأقل للعرض الرسمي الذي سيقدمه رئيس فريق الخبراء الحكوميين المعني بالنظر في دور التحقق في النهوض بنزع السلاح النووي ولتبادل الآراء معه في إطار غير رسمي؟

تقرر ذلك.

الرئيس (*تكلم بالإنكليزية*): هل لي أن أعتبر أن اللجنة ترغب في تحديد الساعة ١٦/٠٠ غداً الخميس، ١٧ تشرين الأول/أكتوبر، موعداً نهائياً لتقديم مشاريع القرارات ومشاريع المقررات في إطار جميع بنود جدول الأعمال بغية ضمان إصدار مشاريع المقترحات في الوقت المناسب لتبت اللجنة فيها؟

السيد بيلوسوف (الاتحاد الروسي) (*تكلم بالروسية*): أعتذر عن مقاطعتكم، سيدي الرئيس، ولكنكم قلتم في السابق الساعة ١٥/٠٠، والآن تقولون الساعة ١٦/٠٠. فما هو الموعد النهائي؟

الرئيس (*تكلم بالإنكليزية*): مع فائق احترامي، أعتقد أنني قلت الساعة ١٦/٠٠ في كلتا المناسبتين. هل لي أن أعتبر أن اللجنة ترغب في تحديد غداً الخميس، ١٧ تشرين الأول/أكتوبر، الساعة ١٦/٠٠ موعداً نهائياً لتقديم مشاريع القرارات ومشاريع المقررات في إطار جميع بنود جدول الأعمال بغية ضمان إصدار مشاريع المقترحات في الوقت المناسب لتبت اللجنة فيها؟

تقرر ذلك.

الرئيس (*تكلم بالإنكليزية*): هل لي أن أعتبر أن اللجنة ترغب في أن تطلب إلى رؤساء المجموعات الإقليمية لشهر تشرين الأول/أكتوبر تسمية ممثليها في عملية تبادل الآراء مع الممثلة السامية لشؤون نزع السلاح والمسؤولين الآخرين رفيعي المستوى في مجال تحديد الأسلحة ونزع السلاح، ريثما يصدر قرار نهائي من اللجنة بشأن برنامج عملها وجدولها الزمني؟

السيد بيلوسوف (الاتحاد الروسي) (*تكلم بالإنكليزية*): حسبما أفهم، من المفترض أن تناقش اللجنة الأولى هذه المسألة في نهاية الدورة. هل أنا مصيب في فهمي أم لا؟ لعل أحد ممثلي الأمانة العامة أو المكتب يفيدني.

(تكلم بالروسية)

أستميحك عذراً. كنت أتحدث باللغة الإنكليزية. سأتكلم بالروسية. حسبما أفهم، عادة ما تُناقش هذه المسائل في نهاية دورة اللجنة. ولدينا جزء خاص بالمسائل التنظيمية والإدارية، التي عادة ما يُنظر فيها في نهاية الدورة. ولذلك لا يمكننا أن نؤيد مقترحكم بشأن تقديم ترشيحات لعدة مناصب في الوقت الراهن.

الرئيس (*تكلم بالإنكليزية*): أرجو المعذرة. ربما لم أكن واضحا تماماً. الاقتراح لا يتعلق بالدورة المقبلة بل بالفريق الرفيع المستوى المقرر عقده خلال هذه الدورة. واتفقنا على تعميم الدعوات الموجهة إلى رؤساء المجموعات الإقليمية لكي تسمي ممثليها في الفريق الرفيع المستوى. وقد أجرينا الكثير من المناقشات بشأن هذه المسألة من قبل، ونحتاج الآن إلى اتخاذ قرار بشأنها حتى يتسنى للرئيس والمكتب إرسال دعوات إلى المجموعات الإقليمية حتى نتمكن من عقد مناقشات الفريق الرفيع المستوى في الأيام القليلة المقبلة.

السيد بيلوسوف (الاتحاد الروسي) (*تكلم بالروسية*): أشكركم، سيدي الرئيس، على التوضيح. يمكننا الآن أن نؤيد اقتراحكم.

الرئيس (*تكلم بالإنكليزية*): هل لي أن أعتبر أن اللجنة ترغب في أن تطلب إلى رؤساء المجموعات الإقليمية لشهر تشرين الأول/أكتوبر تسمية ممثليها في عملية تبادل الآراء مع الممثلة السامية لشؤون نزع السلاح والمسؤولين الآخرين الرفيعي المستوى في مجال تحديد الأسلحة ونزع السلاح، ريثما يصدر قرار نهائي من اللجنة بشأن برنامج عملها وجدولها الزمني؟

تقرر ذلك.

الرئيس (*تكلم بالإنكليزية*): أخيراً، أود أن أستشير اللجنة بشأن البيان الذي سيدلي به رئيس مجلس وكالة حظر الأسلحة النووية في أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي في المناقشة العامة. أفهم أنه يتعين عليه مغادرة نيويورك غدا، وأود أن أقترح السماح له بالمشاركة بوصفه المتكلم الأخير في المناقشة اليوم. هل لي أن اعتبر أن اللجنة تقبل المقترح؟

تقرر ذلك.

الرئيس (*تكلم بالإنكليزية*): أشكر جميع الوفود على تحليها بحسن النية في تمكيننا من المضي قدماً في عمل اللجنة.

قبل الشروع في المناقشة العامة، أود أن أبلغ اللجنة بأنه نظرا لأزمة السيولة التي تواجهها المنظمة لن تعقد جميع الجلسات التي كان من المقرر عقدها استناداً إلى فرضية ”إن توفرت الخدمات“ – وهي الجلسات التي كان من المقرر عقدها هذا الصباح، وبعد ظهر يوم الخميس ٢٤ تشرين الأول/أكتوبر، وبعد ظهر يوم الاثنين ٤ تشرين الثاني/نوفمبر. علاوة على ذلك، بعد مشاورات دارت بين مكتبي اللجنتين الأولى والرابعة، تقرر تأجيل حلقة النقاش المشتركة بشأن التحديات المحتملة لأمن الفضاء واستدامته من صباح يوم الأربعاء، ٣٠ تشرين الأول/أكتوبر إلى صباح يوم الخميس، ٣١ تشرين الأول/أكتوبر.

بنود جدول الأعمال من ٨٩ إلى ١٠٥ (*تابع*)

مناقشة عامة بشأن جميع بنود جدول الأعمال المتعلقة بنزع السلاح والأمن الدولي

الرئيس (*تكلم بالإنكليزية*): نواصل الآن قائمة المتكلمين في المناقشة العامة بشأن جميع بنود جدول الأعمال المحالة إليها بشأن نزع السلاح والأمن الدولي. وفي هذا الصدد، أود أن أذكّر جميع الوفود مرة أخرى بأن تتكرم بقصر مداخلاتها على ثماني دقائق عندما تتكلم بصفتها الوطنية.

السيدة بيانوفيتش دوريشيتش (الجبل الأسود) (*تكلمت بالإنكليزية*): بما أن هذه هي المرة الأولى التي يأخذ فيها وفد بلدي الكلمة، أود أن أغتنم هذه الفرصة لأهنئكم، سيدي الرئيس، وأعضاء المكتب الآخرين على انتخابكم وأن أؤكد لكم دعمنا الكامل.

وأود أن أضيف أيضاً أن الجبل الأسود يؤيد تأييداً كاملاً البيان الذي أدلى به المراقب عن الاتحاد الأوروبي (انظر A/C.1/74/PV.3). أود الآن أن أضيف بعض الملاحظات بصفتي الوطنية.

إن المخاطر التي ينطوي عليها انتشار الأسلحة النووية وأثرها المحتمل على السلام والأمن الدوليين أكبر مما كانت عليه منذ سنوات عديدة. وفي ذلك السياق، يجب أن تتسم مقاربتنا لمؤتمر الأطراف في معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية لاستعراض المعاهدة الذي سيعقد العام المقبل بشعور من الإلحاحية. وإذ أن معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية تمثل أساس العمل الدولي نحو نزع السلاح وعدم الانتشار، يجب علينا كفالة عالميتها وتعزيز تنفيذها تنفيذاً كاملاً. كما ندعو الدول إلى التوقيع على معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية والتصديق عليها، وبالتالي ضمان بدء نفاذها بسرعة. وإذ نضع في اعتبارنا أن غرض المعاهدة الأساسي يتمثل في عدم الانتشار ونزع السلاح النوويين، فإننا نشعر بالتشجيع لأن مزايا معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية تعود بالكثير من النفع على جميع الدول الموقعة إذ تمدها ببيانات آنية بشأن الزلازل الكبرى وأمواج تسونامي والحوادث النووية فضلا عن التطبيقات المدنية والعلمية الأخرى.

وسيكون من المهم للغاية أيضاً البدء فوراً في مفاوضات بشأن معاهدة لوقف إنتاج المواد الانشطارية. وذلك هو السبيل الوحيد الذي سيمكننا، بمشاركة الأطراف المؤثرة الرئيسية، من تحقيق التقدم اللازم وكفالة حلٍ مستدامٍ يجسد مصالحنا المشتركة برمتها.

ويؤيد الجبل الأسود تأييداً تاماً تحديد الأسلحة ونزع السلاح وعدم الانتشار، فهي تشكل عنصراً حاسماً من عناصر السلام والأمن والاستقرار على الصعيد الدولي. وأود أن أؤكد على مدى أهمية امتثال أنشطة البلدان امتثالاً تاماً للالتزامات والمعاهدات الدولية في هذا المجال بغية الحيلولة دون استمرار التدهور في النظام الدولي لتحديد الأسلحة. ونرحب بمبادرة الولايات المتحدة لتهيئة بيئة لنزع السلاح النووي، التي تهدف إلى استطلاع السبل لجعل البيئة الأمنية العالمية أكثر ملاءمة لمواصلة إحراز التقدم نحو نزع السلاح النووي. ونؤكد أيضا أهمية احترام قرار مجلس الأمن ٢٢٣١ (٢٠١٥) احتراماً كاملاً وكفالة بقاء برنامج إيران النووي برنامجاً سلمياً على الدوام، تمشياً مع واجباتها والتزاماتها الدولية المتمثلة في الامتناع عن السعي إلى الحصول على أسلحة نووية أو استحداثها أو حيازتها.

وفي ذلك السياق، نؤكد أيضا أهمية التعاون الكامل مع الوكالة الدولية للطاقة الذرية. وبالإضافة إلى ذلك، نؤيد تأييداً تاماً الهدف المتمثل في إخلاء شبه الجزيرة الكورية من الأسلحة النووية على نحو كامل وقابل للتحقق منه ولا رجعة فيه، ونرحب بجميع الجهود المبذولة في هذا الصدد. ونشجع جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية على الامتثال لقرارات الأمم المتحدة ذات الصلة والعودة إلى معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية وضمانات الوكالة الدولية للطاقة الذرية والتوقيع على معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية والتصديق عليها.

وتضطلع حكومة بلدي بأنشطة تُعنى بوضع إطار وطني شامل في مجال السلامة والأمن النوويين. كما أنها تعمل باستمرار على تطوير قدراتها المؤسسية للتصدي للمخاطر والتهديدات الكيميائية والبيولوجية والإشعاعية. وقد وضعنا استراتيجية وخطة عمل لعدم انتشار أسلحة الدمار الشامل. وبالإضافة إلى ذلك، اعتمدنا خطة عمل وطنية للحماية من التهديدات والمخاطر الكيميائية والبيولوجية والإشعاعية والنووية للفترة ٢٠١٦-٢٠٢٠، فضلاً عن خطة عمل لتنفيذ قرار مجلس الأمن ١٥٤٠ (٢٠٠٤). وبذلك يرسي الجبل الأسود أساساً استراتيجياً فعالاً لمكافحة انتشار أسلحة الدمار الشامل، فضلا عن الاستجابة في حالة وقوع حوادث كيميائية أو بيولوجية أو إشعاعية أو نووية.

والجبل الأسود، باعتباره دولة طرفاً في اتفاقية الأسلحة الكيميائية، يدين استخدام الأسلحة الكيميائية أياً كان مستخدمها وبصرف النظر عن مكان استخدامها ووقته. ونؤمن إيماناً راسخاً بأن كفالة المساءلة وإنهاء الإفلات من العقاب على استخدام الأسلحة الكيميائية أمر بالغ الأهمية للحفاظ على سلامة القواعد الراسخة. ونرى أيضا أن المخاطر المحتملة التي تشكلها إساءة استخدام العوامل البيولوجية والسموم تزيد من أهمية اتفاقية الأسلحة البيولوجية أكثر من أي وقت مضى، ونحن نولي أهمية كبرى لتعزيز الامتثال لها، فيما نرى أن تدابير بناء الثقة أداة قيمة تسهم في توخي الشفافية في هذا الصدد.

وإذ نأخذ في الاعتبار ما تخلفه الأسلحة التقليدية اليوم من آثار أمنية وإنسانية واجتماعية اقتصادية، فلا بد من أن نواصل معاً جهودنا الرامية إلى تعزيز الامتثال للاتفاقية المتعلقة بأسلحة تقليدية معينة وبروتوكولاتها، ومواصلة إيلاء أولوية قصوى للهدف المتمثل في تحقيق عالميتها.

يكرس بلدي جهوده لضمان تنفيذ برنامج عمل الأمم المتحدة المتعلق بمنع الاتجار غير المشروع بالأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة من جميع جوانبه ومكافحته والقضاء عليه تنفيذاً كاملاً. ونتبع الآن استراتيجية وطنية وخطة عمل جديدتين للفترة ٢٠١٩-٢٠٢٥ بغية مكافحة حيازة الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة والذخائر على نحو غير مشروع والاتجار بها وإساءة استخدامها، ستكونان بمثابة مبادئ توجيهية توفر حلولاً مستدامة على الصعيد الوطني لمشكلة حيازة الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة وذخيرتها على نحو غير مشروع والاتجار بها وإساءة استخدامها. ويدعم الجبل الأسود أيضا بقوة الجهود الرامية إلى تنفيذ اتفاقية الذخائر العنقودية تنفيذاً كاملاً وتحقيق

عالميتها، ونحن ملتزمون بتطهير المناطق الملوثة بالذخائر العنقودية من أراضينا بحلول آب/أغسطس ٢٠٢٠.

وما برح الجبل الأسود يلتزم بتعزيز النظام الذي أسسته معاهدة تجارة الأسلحة والقيم التي أرستها وبتحسينهما وصونهما، مع التسليم بدورها في صون السلام والأمن والحيلولة دون معاناة الإنسانية. ونرحب بزيادة التركيز على تحسين فهم أثر العنف المسلح في سياق معاهدة تجارة الأسلحة، ونؤيد الجهود الرامية إلى كفالة تحقيق مزيد من التوازن في تمثيل الجنسين في الأنشطة التي تُنفذ مستقبلاً في إطارها. إن تنظيم تجارة الأسلحة ومكافحة التدفق غير المشروع للأسلحة يحولان دون العنف بحق المدنيين، لا سيما النساء والأطفال، وهي خطوة مهمة جداً نحو تعزيز احترام القانون الدولي الإنساني والقانون الدولي لحقوق الإنسان. ونود أن نسلط الضوء بصفة خاصة على أهمية دور المجتمع المدني في هذه الجهود.

ويساورنا القلق إزاء اتساع نطاق استخدام تكنولوجيا المعلومات والاتصالات لأغراض خبيثة وخطورة ذلك، وهو ما قد يشكل خطراً كبيراً على السلام والأمن الدوليين. وفي هذا الصدد، نؤيد عمل فريق الخبراء الحكوميين المعني بالارتقاء بسلوك الدول المسؤول في الفضاء الإلكتروني في سياق الأمن الدولي، وعمل الفريق العامل المفتوح العضوية المعني بالتطورات في ميدان المعلومات والاتصالات السلكية واللاسلكية في سياق الأمن الدولي، لا سيما فيما يتعلق بكفالة السلوك المسؤول للدول في الفضاء الإلكتروني. ونشدد على أهمية انطباق القانون الدولي الساري على الفضاء الإلكتروني، وتطبيق قواعد السلوك المسؤول للدول، ومواصلة استحداث تدابير بناء الثقة وتنفيذها، ومواصلة التعاون الدولي وبناء قدرات مستدامة. ونرى أن مواصلة الحوار المنتظم بمشاركة واسعة من جميع الأطراف المؤثرة أمر بالغ الأهمية. ولذلك نرحب بالمناقشة التحاورية التي عُقدت مؤخرا خلال الاجتماع الأول للفريق العامل المفتوح العضوية.

وإذ نشهد استمرار التوترات الدولية والإقليمية والتدهور في البيئة الأمنية العالمية، أود أن أختتم بياني بالتأكيد مجددا على أهمية التمسك بالنظام المتعدد الأطراف القائم على القواعد، فضلا عن الحفاظ على العمليات العامة لتحديد الأسلحة ونزع السلاح وعدم الانتشار وتعزيزها. وينبغي في هذا السياق أن نجدد الحوار وأن نعيد بناء الثقة المتبادلة من أجل استعادة الأمن العالمي.

السيد إليسايا (ساموا) (*تكلم بالإنكليزية*): أود أن أعرب عن أحرّ تهاني ساموا ودعمها الكامل لقيادتكم اللجنة الأولى للجمعية العامة في دورتها الرابعة والسبعين، سيدي الرئيس، وأن أعرب عن أطيب تمنياتنا لأعضاء المكتب وأنتم تديرون دفة أعمال هذه اللجنة فيما تستعرض ما شهده العام من تطورات في سياق نزع السلاح المتعدد الأطراف والأمن الدولي.

وقد أشار رئيس الجمعية العامة والممثلة السامية لشؤون نزع السلاح في بيانيهما خلال المناقشة العامة (انظر A/C.1/74/PV.3)، إلى تنامي الإنفاق العسكري وإلى ضرورة الالتزام مجدداً بإطار عمل يستند إلى تعددية الأطراف، وهي رسالة تلقى صدى حسناً لدى ساموا. وخلال افتتاح الدورة الحالية للجمعية العامة (انظر A/74/PV.3)، سلط الأمين العام أيضا الضوء على الآمال العريضة التي تعقدها الشعوب على الأمم المتحدة وإيمانها العميق بالمنظمة، فضلا عن توقعاتها الحقيقية والحقة التي ينبغي أن تدفع الدول الأعضاء إلى التعاون والتآزر في العمل من أجل تنشيط نظام تعددية الأطراف حتى يصير الأمن العالمي حقيقة واقعة وليس مجرد وهم.

ولا تزال منطقة المحيط الهادئ تحمل ندوب خبراتها المستمدة في الحياة من التجارب النووية التي وحدت بلداننا، وعجلت ببدء نفاذ معاهدة إنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية في جنوب المحيط الهادئ في عام ١٩٨٦ التي يشكل وجودها رادعاً يساعد على حماية تنوعنا البيولوجي ومحيطاتنا – وهما يمثلان المورد الرئيسي لسبل العيش في منطقة المحيط الهادئ – من التلوث

الإشعاعي الناجم عن إلقاء النفايات النووية في البحر. والواقع أن زيارة الأمين العام غوتيريش إلى منطقة المحيط الهادئ في أيار/مايو جاءت في الوقت المناسب، حيث أعرب عن قلقه إزاء حالة مرافق تخزين النفايات النووية في المنطقة، وهو قلق يساور أيضاً قادة المحيط الهادئ منذ سنوات، حسبما يرد في البيانات الصادرة عن منتدى المحيط الهادئ. ففي ظل الكوارث الطبيعية الحادة والمتواترة التي يجلبها تغير المناخ، فإن مرافق التخزين هذه على شفا الانهيار وهو ما ينطوي على مخاطر بالغة على المدى الطويل على صحة سكان المحيط الهادئ وعلى بيئتهم، ولا سيما المحيطات. وما فتئ قادتنا يشجعون الدول النووية على التصدي للآثار المستمرة للتجارب النووية، بما في ذلك على حقوق الإنسان والبيئة والصحة.

فوجود الأسلحة النووية في حد ذاته، بصرف النظر عما يسُاق لها من أسباب جوهرية أو مبررات أساسية، يشكل تهديدا لا مسوغ ولا داعي له، ولا سيما للدول الجزرية غير الحائزة للأسلحة النووية مثل بلدي. ولا يمكن استخدام التحديات الأمنية العالمية بشكل انتقائي كغطاء ملائم لاستمرار الاعتماد على تلك الأسلحة، وبالتالي إغفال المسؤولية المشتركة للجميع في السعي إلى مجتمع دولي ينعم بمزيد من السلام. وساموا، بوصفها دولة جزرية صغيرة في المحيط الهادئ، لا يمكنها أن تحمي نفسها من خطر الأسلحة النووية أو الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة التقليدية، أو من الأخطار الجديدة والمستجدة التي تهدد السلام والأمن. وفي الواقع، ما من دولة تستطيع ذلك أيا كان حجمها أو ثروتها. إن درعنا الوحيدة هو سيادة القانون ووجود المعاهدات الدولية وما يتيحه ذلك من سبل الحماية الضرورية لجميع الدول. وتقدر ساموا عمل لجنة نزع السلاح والأمن الدولي في مسعاها للبحث عن حلول لبعض المسائل التي صادفت صعوبات في إحراز تقدم واكتساب زخم بشأنها على الصعيد الدولي، حيث يظل السلام رهينة التهديد بشن حرب نووية شاملة أو انهيار الدول والمجتمعات جراء عدم الاستقرار الذي قد ينجم عن الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة. ونحن ملتزمون بالتعاون والتنسيق مع سائر المناطق الخالية من الأسلحة النووية والدول والمنظمات الدولية والمنظمات غير الحكومية المعنية بغية اتخاذ إجراءات ملموسة تقربنا من إيجاد عالم خالٍ من الأسلحة النووية. ولكن ليس في وسعنا أن نفعل المزيد.

في العام المقبل، سنعقد مؤتمر الأطراف في معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية لاستعراض المعاهدة عام ٢٠٢٠ وسنحتفل بحلول الذكرى السنوية الخمسين لدخولها حيز النفاذ. وهذه المعاهدة هي حجر الزاوية لنظام عدم الانتشار والأساس لإيجاد عالم خالٍ من الأسلحة النووية. والتزام ساموا بضمان استمرار معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية ونجاحها تؤكده عضويتنا في عدد من الاتفاقيات الدولية التي تتمحور حول القضاء على الأسلحة النووية. ونحن طرف في معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية، وفي عام ٢٠١٨، صدقنا أيضا على معاهدة حظر الأسلحة النووية. ومن المؤسف أنه حتى وإن تحلت غالبية الدول الأعضاء بأفضل النوايا وأظهرت حسن النية، فستظل معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية في حالة سبات وبلا قيمة وبدء نفاذها متوقف على ثلة قليلة لم تصدق عليها بعد كي تدخلها حيز النفاذ.

إن اعتماد معاهدة تجارة الأسلحة في عام ٢٠١٤ دليل واضح على الاستجابة الحاسمة من قبل دوائر الأمم المتحدة في مواجهة الأثر الضار الناجم عن الاتجار غير المشروع بالأسلحة بجميع مظاهره. وترحب ساموا أيضاً بالوثيقة الختامية للمؤتمر الخامس للدول الأطراف في معاهدة تجارة الأسلحة، ولا سيما مسألة إعدادها واعتمادها لقائمة تحوي توصيات عملية عن المساواة بين الجنسين، من قبيل فهم الأثر المرتبط بنوع الجنس في العنف المسلح والنهوض بتنفيذ معايير الترخيص التي وضعها فيما يتعلق بالعنف الجنساني. وتعكف ساموا على وضع خطة وطنية من أجل تنفيذ معاهدة تجارة الأسلحة لعلاج هذه المشكلة، وقد

استفادت من مؤتمر القمة الإقليمي للمرأة والسلام والأمن الذي عُقد في ساموا في آب/أغسطس، بالتعاون مع حكومة نيوزيلندا، بغية تسليط الضوء على الصلات بين المعاهدة والخطة المتعلقة بالمرأة والسلام والأمن وأهداف التنمية المستدامة. وفي هذا العام، وبدعم من صندوق التبرعات الاستئماني وفي شراكة مع مركز ”الحد من العنف المسلح“، بدأت ساموا في تبسيط عملية جمع بيانات الأسلحة ورفع التقارير بشأنها ابتغاء بناء قدرات مسؤولي ساموا في هذا المجال وتعزيز التنسيق بين الوكالات كي تسهم في تنفيذ المعاهدة على الصعيد الوطني تنفيذاً فعالاً. وأخيراً، في تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٨، بغية الحد من حيازة الأسلحة غير المشروعة بالمخالفة للقانون ومنع الحوادث الممكن تجنبها، أصدرت ساموا عفواً يتعلق بحيازة الأسلحة النارية، هو الثالث خلال السنوات الثلاث الماضية، مما مكّن الناس من تسليم أسلحتهم النارية دون خوف من الملاحقة القضائية.

وتؤمن ساموا إيماناً راسخاً بأن الضمان الوحيد للبشرية في مواجهة استخدام الأسلحة النووية والتهديد باستخدامها هو الامتناع عن حيازتها والقضاء عليها قضاء مبرماً. ويمكن أن تفضي الثقة في سيادة القانون – إلى جانب اتخاذ خطوات واقعية نحو تنظيم تدفق الأسلحة – إلى عالم ينعم بمزيد من الاستقرار والسلام، وهو ما سيوفر الأساس اللازم لتحقيق أهداف التنمية المستدامة.

الرئيس (*تكلم بالإنكليزية*): أود أن أحيي أختي السيدة مليحة لودي، سفيرة باكستان. وسيكون هذا آخر بيان لها أمام اللجنة لأنها ستغادر نيويورك في القريب العاجل. وأود أن أشكرها على إسهاماتها في المنظمة. وقد تعلمنا جميعاً الكثير منها.

السيدة لودي (باكستان) (*تكلمت بالإنكليزية*): أشكركم، سيدي الرئيس، على كلماتكم الطيبة وصداقتكم وعلى قيادتكم للجنة. يسرنا دوماً أن نراكم في مقعد الرئاسة.

ازدادت البيئة الأمنية الدولية خطورة وهشاشة منذ آخر مرة اجتمعت فيها اللجنة. فنحن في خضم عملية انتقال بالغ الأهمية ومرحلة من الريبة يتعرض الاستقرار الاستراتيجي فيها لضغوط كبيرة على كل من الصعيدين العالمي والإقليمي. فعلى الصعيد العالمي، يتجلى التحدي الذي تواجهه تعددية الأطراف والنظام الدولي القائم على القواعد في مسألة التنصل من المعاهدات الحالية ورفض الترتيبات التي سبق الاتفاق عليها. ويحدث ذلك في ظل تجدد التوتر بين الشرق والغرب ونشأة مناخ تنافسي أكثر حدة في آسيا، بل في جميع أنحاء العالم. فالتقدم المحرز في مجال نزع السلاح يجري عرقلته بل وعكس مساره. والواقع أن كمية الأسلحة ونوعيتها في تزايد مستمر، وكذلك استحداث أسلحة أشد فتكاً وأكثر تطوراً. وثمة خيبة أمل متزايدة وواسعة النطاق إزاء قلة نشاط آلية الأمم المتحدة لنزع السلاح والتي يرجع سببها الرئيسي إلى عدم إحراز تقدم في نزع السلاح النووي. ولم تعد ثمة جدوى للنهج الذي يقتصر على اتخاذ تدابير إضافية لعدم الانتشار لا تكلف من يتخذونها شيئاً. كما أن التدابير الممكن اتخاذها لتحديد الأسلحة أو عدم الانتشار أو نزع السلاح والتي لا تفي بالمبدأ الأساسي المتمثل في الأمن المتساوي وغير المنقوص للجميع ستولد ميتة. وهناك أيضا افتقار إلى القيادة وعدم التزام بالسعي إلى نزع السلاح النووي على أساس منصف في ظل نظام معاد تنشيطه للأمن الجماعي.

وتتجلى هذه الاتجاهات العالمية أيضاً في المنطقة التي يقع فيها بلدي، جنوب آسيا، حيث تسعى دولة واحدة بشكل سافر إلى فرض سطوتها وهيمنتها، مما يؤجج حالة انعدام الأمن بين جيرانها. وهي تسعى إلى تعزيز قواتها العسكرية النووية والتقليدية تعزيزاً هائلاً وإلى اكتساب قدرات مزعزعة للاستقرار. ويشمل ذلك نشر أسلحة نووية في منطقة المحيط الهندي ونشر قذائف مضادة للقذائف التسيارية وإجراء تجارب الأسلحة المضادة للسواتل والاستمرار في زيادة مدى نظم ومنصات الإيصال بجميع أنواعها ودرجة تطورها وتنوعها.

والأدهى أن ذلك البلد يستخدم أيضاً خطاباً عاماً غير مسؤول لاستدعاء شبح الحرب. وهو يحجم عن المشاركة في حوار على المستوى الثنائي ويرفض المقترحات الرامية إلى بناء الثقة وضبط النفس فيما يخص الأسلحة النووية والصاروخية. ولا يزال اقتراح بلدي الداعي إلى وضع نظام استراتيجي لضبط النفس في جنوب آسيا مطروحاً على الطاولة، ولكنه يلقى منذ وقت طويل ازدراء جارتنا التي تشكل نوازعها لفرض هيمنتها، مقترنة بتاريخها الحافل بالعدوان على جيرانها، خطراً واضحاً وماثلاً يهدد الاستقرار الإقليمي وأمن باكستان، لا سيما وأن معظم تلك القدرات الهجومية مسخّرة ضد بلدي. وقد شهد العالم برهاناً على ذلك الوضع العسكري العدائي في وقت سابق من هذا العام عندما شرع ذلك البلد في العدوان على باكستان بذرائع واهية تماماً في أعقاب حادثة بولواما في إقليم جامو وكشمير المحتل. ويؤدي الإجراء الانفرادي الذي اتخذته الهند مؤخرا، في انتهاك صارخ للعديد من قرارات مجلس الأمن، لزيادة توطيد احتلالها غير المشروع لجامو وكشمير المعترف به دولياً بوصفه إقليما متنازع عليه، إلى مزيد من الاضطرابات في جنوب آسيا مما يشكل خطراً جسيماً على السلام والاستقرار على الصعيدين الإقليمي والعالمي. والواقع أن الإمدادات الواردة من الخارج من معدات عسكرية متقدمة وتكنولوجيا حساسة تعضد مباشرة ذلك البلد في تكديسه للأسلحة بلا توقف وفي اتباعه سياسات عدوانية بلا هوادة. وتضحي العديد من الدول المورِّدة بمبادئ راسخة من أجل منح إعفاءات من قواعد عدم الانتشار، متذرعة بمصالح استراتيجية واقتصادية دون إيلاء اعتبار يذكر للسلام والأمن على الصعيد الإقليمي أو الدولي.

إن بلدي، باكستان، ينشد السلام والاستقرار الاستراتيجي حتى يتسنى له التركيز على تحقيق رفاه شعبه والتنمية الاجتماعية والاقتصادية. وما برح سلوكنا يتسم بالانضباط والمسؤولية وتفادي سباقات التسلح. ولكن لا يمكننا أن نواصل التغافل عن تطور الديناميات الأمنية في جوارنا المباشر. ولا تزال باكستان مستعدة للتعاون في أي مبادرة بشأن تحديد الأسلحة وعدم الانتشار ونزع السلاح ما دامت منصفة وتفضي إلى تحقيق الأمن المتساوي وغير المنقوص لجميع الدول. ونسعى إلى تسوية النزاعات من خلال الحوار والدبلوماسية. ولن يتحقق السلام والاستقرار في جنوب أسيا دون حل القضية الأساسية لجامو وكشمير والاتفاق على تدابير قائمة على المعاملة بالمثل لضبط الأسلحة النووية والقذائف أو لتحقيق توازن بين القوات التقليدية.

وأود أن أغتنم هذه الفرصة لأؤكد مرة أخرى التزام باكستان بالهدف المتمثل في بناء عالم خالٍ من الأسلحة النووية بطريقة شاملة وغير تمييزية ويمكن التحقق منها. وتريد باكستان أن تسهم في تعزيز النظام الدولي لعدم انتشار الأسلحة النووية بوصفها شريكاً فعالاً وعلى قدم المساواة. وتستوفي باكستان المعايير الدولية للحصول على التكنولوجيا النووية المدنية لتلبية احتياجاتها المتزايدة من الطاقة على نحو آمن ومأمون وخاضع للضمانات. وقد أثبتنا أهليتنا للانضمام إلى مجموعة موردي المواد النووية من خلال سلسلة الإجراءات التي اتخذناها في مجالات عدة. ونتطلع إلى توسيع عضوية مجموعة موردي المواد النووية استناداً إلى مقاييس موضوعية وغير تمييزية.

وأخيرا، وددت في بياني أن أشاطركم نظرة عامة بشأن الحالة الأمنية السائدة على الصعيد العالمي وفي منطقتنا. وبطبيعة الحال، سنتناول خلال المناقشات المواضيعية المقبلة بمزيد من التفصيل المسائل المحددة المدرجة في جدول أعمال اللجنة. وسيعمم على أعضائنا أيضا النص الكامل لبياني الذي يتضمن مزيداً من التفاصيل .

السيدة بيرن ناسون (أيرلندا) (*تكلمت بالإنكليزية*): تؤيد أيرلندا البيانين اللذين أدلى بهما المراقب عن الاتحاد الأوروبي وممثل مصر باسم ائتلاف البرنامج الجديد (انظر A/C.1/74/PV.3). وستتاح نسخة أطول من هذا البيان على البوابة الموفرة للورق PaperSmart. في البداية، أود أن أعرب عن سعادتي البالغة،

سيدي الرئيس، إذ أراكم تتولون رئاسة هذه اللجنة الهامة. فنحن بحاجة إلى رئيس مقتدر ومحنك ونعلم أنكم كذلك. وتعلمون أنكم ستحظون بدعم لا يكل من وفد بلدي أثناء اضطلاعنا بأعمالنا هنا.

وبصفتنا عضواً في اللجنة المكلفة بمسائل نزع السلاح والأمن الدولي، نرى في أيرلندا أن عملنا هنا لم يكن قط أكثر أهمية أو ربما أكثر صعوبة مما هو عليه الآن. والواقع أن البنيان الذي شيد على مدى عقود من الزمن دعماً لأهداف نزع السلاح وتعزيزاً للأمن يتعرض لضغوط هائلة. فالمدنيون يعانون من أضرار جسيمة في مناطق النزاع ولا سيما في المناطق الحضرية. ومنذ آخر اجتماع للجنة، شهدنا انسحاب الدولتين الرئيسيتين من الدول الأطراف من معاهدة الأسلحة النووية المتوسطة المدى. وينطوي تحديث الترسانات النووية على خطر بدء سباق تسلح جديد. كما أن الأخطار التي تهدد السلام والاستقرار في الفضاء الإلكتروني آخذة في الازدياد، حيث تؤثر أنشطة الفضاء الإلكتروني الخبيثة بشكل متزايد على الهياكل الأساسية الحيوية والاقتصاد الدولي وأمننا العالمي.

وفي الأسبوع الرفيع المستوى لهذا العام، أعرب قادة العالم عن دعم العمل من أجل ضمان إحلال السلام والأمن، والتصدي لظاهرة تغير المناخ، وتنفيذ خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠، وحماية حقوق الإنسان. وترتبط المسائل التي سنتناولها في اللجنة ارتباطاً مباشراً بما إذا كنا سنفشل أم سننجح في تحقيق تلك الأهداف العالمية الحاسمة. إن نزع السلاح قوة دافعة للأمن، أما الفشل في إحراز تقدم بشأن المسائل الموكلة إلينا فيمكن أن تكون عواقبه ضارة – بل كارثية – لشعوبنا وكوكبنا. وتوفر خطة الأمين العام لنزع السلاح إطاراً قيماً يربط نزع السلاح بالأهداف الأوسع نطاقا التي نتشاطرها جميعا.

إن اللجنة الأولى تمنحنا فرصة. فعلى الرغم من أن الأسلوب المتعدد الأطراف أبعد ما يكون عن الكمال، فإننا في أيرلندا نعتبره الأمل الحقيقي الوحيد نحو التعاون الوثيق والبنَّاء وصون السلام والأمن الدوليين. ونعلم أن مراعاة المصلحة الذاتية الضيقة دون غيرها ليس نهجاً مستداماً. وأود أيضا أن أشدد على الأهمية التي نوليها في أيرلندا لمسألة تنوع الأصوات، سواء مشاركة المرأة مشاركةً كاملةً في جميع مستويات صنع القرار على قدم المساواة أو إدراج أصوات المجتمع المدني المتنوعة التي تنطوي على تحديات أحياناً، بمن في ذلك الشباب.

وفي وقت سابق من هذا العام في دبلن، سررنا بالترحيب بإيزومي ناكاميتسو، الممثلة السامية لشؤون نزع السلاح. لقد تحدثت إلينا عن ضمان بناء عالم يزيد فيه الأمان والأمن وعن وضع رؤية جديدة لتحديد الأسلحة. ودعوتها إلى اتخاذ إجراءات عاجلة ستكون مصدر إلهام لعملنا هنا في اللجنة الأولى. وسنحتفل في العام المقبل بالذكرى السنوية الخمسين لبدء نفاذ معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية. والواقع أن السياق ينطوي على تحديات. غير أن أيرلندا لا تزال عاقدة العزم على العمل من أجل المعاهدة ولتحقيق النجاح. وفي هذا الصدد، أود أن أشدد على التكامل التام الذي تسم به معاهدة حظر الأسلحة النووية، ويسرني أننا نناقش حالياً في برلمان بلدي قانونا سيمكننا من التصديق على المعاهدة قريبا. وأُشجِّع بقوة جميع الدول الأعضاء على التوقيع والتصديق عليها، ونتطلع إلى بدء نفاذها في أقرب وقت ممكن.

سنظل نسمع الكثير عن صعوبة البيئة الأمنية الدولية الراهنة. وبالنسبة لأيرلندا، شأنها شأن العديد من الدول الأخرى، بمن في ذلك شركاؤنا في ائتلاف البرنامج الجديد، فإننا لا نعتبر ذلك ذريعة للتنصل من الالتزامات أو تأجيل إحراز التقدم في مجال نزع السلاح. فتحقيق التقدم الملموس في هذا المجال سيهيئ بيئة ملائمة ويعزز الأمن وييسر إحراز التقدم. وأود أن أذكِّر اللجنة بالمسؤولية الخاصة التي تقع على عاتق الدولتين اللتين تمتلكان أكبر ترسانتين نوويتين، وأن أدعوهما بصفة خاصة إلى

إعطاء الأولوية لتمديد المعاهدة المبرمة بين الولايات المتحدة الأمريكية والاتحاد الروسي بشأن التدابير الرامية إلى زيادة تخفيض الأسلحة الهجومية الاستراتيجية والحد منها والتفاوض على صك يحل محلها.

وعلى الرغم من أن التوترات الدولية لا يمكن أن تكون عذراً لإيقاف نزع السلاح مؤقتاً، فمن الواضح أنها تذكير بالحاجة الملحة إلى التصدي لبعض أكثر المخاطر إلحاحاً. إن إلغاء حالة الاستنفار يشكل فرصة سانحة وأولوية واضحة هنا، وكذلك التعجيل ببدء نفاذ معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية. بيد أن الوقف الاختياري للتجارب، وإن كان يستحق الثناء، لا يمكن أن يكون بديلاً عن ذلك الصك المهم الملزم قانوناً. إن وتيرة التغيير في عملنا تشكل تحدياً في حد ذاتها. ويوفر استحداث تكنولوجيات وابتكارات ومعارف جديدة فرصاً لكنه يثير أيضا شواغل فيما يتعلق بكل من نظم الانتشار النووي والاستقرار والأمن العالميين.

ويساور بلدي القلق إزاء المخاطر الناشئة عن استحداث القذائف التي تفوق سرعتها سرعة الصوت، ونؤيد دعوة الأمين العام إلى وقف التجارب. ونحن في أيرلندا عاكفون أيضا على العمل في إطار الاتفاقية المتعلقة بأسلحة تقليدية معينة لحل المعضلات الأخلاقية والمعنوية القانونية الكبيرة التي ينطوي عليها تطوير منظومات الأسلحة الفتاكة ذاتية التشغيل. وأعتقد اعتقاداً راسخاً بأن هذه الأسلحة يجب أن تظل دائما تحت السيطرة البشرية بصورة مجدية وأن المساءلة البشرية وحدها هي التي يمكن أن تضمن الامتثال الكامل للقانون الدولي الإنساني امتثالاً كاملاً.

ويتطلب تعزيز الفضاء الإلكتروني الآمن استجابة عالمية تشارك فيها أطراف متعددة وأصحاب مصلحة متعددون. وترحب أيرلندا بشدة بالبداية الطيبة في الشهر الماضي في عمل الفريق العامل المفتوح العضوية المعني بالتطورات في ميدان المعلومات والاتصالات السلكية واللاسلكية في سياق الأمن الدولي، وتتطلع إلى مشاركة الأطراف المؤثرة المتعددة في الاجتماع الذي يعقد بين الدورات.

تولى الرئاسة نائب الرئيس، السيد هورن (أستراليا).

وتشير أيرلندا أيضا إلى الأهمية المحورية لاتفاقية الأسلحة الكيميائية وتؤيد العمل الجاري في منظمة حظر الأسلحة الكيميائية بغية تحديد المسؤولية عن استخدام الأسلحة الكيميائية. وأي انتهاك للحظر المفروض على الأسلحة الكيميائية يمثل تحدياً خطيراً للجميع. ولا يمكن قبول الإفلات من العقاب، ولهذا السبب نرى أن تحديد المسؤولية عامل رئيسي لتيسير المساءلة ومواصلة العمل الهام الذي تضطلع به الأمانة الفنية.

وفي هذا العام الذي نحتفل فيه بالذكرى السنوية السبعين لاتفاقيات جنيف، يساورنا قلق بالغ إزاء أثر امتداد النزاعات إلى المناطق الحضرية على المدنيين. ونرى أنه ينبغي إيلاء أولوية لمواجهة تداعيات استخدام الأسلحة المتفجرة في المناطق المأهولة بالسكان، وقد رحَّبْتُ بالمؤتمر المهم المعني بحماية المدنيين أثناء الحرب في المناطق الحضرية الذي استضافته النمسا في وقت سابق من هذا الشهر. وتتطلع أيرلندا إلى العمل والتشاور مع الدول بشأن المضي قدماً في العمل على وضع إعلان سياسي نأمل أن يُعتمد في العام المقبل. وأحث جميع الدول على المشاركة البناءة فيه.

إن المساواة بين الجنسين من الأولويات الرئيسية لأيرلندا وإحدى أولوياتنا الأساسية في مجال نزع السلاح، ونعتز بصفة خاصة بالمشاركة في رئاسة مجموعة التأثير في مجال نزع السلاح التابعة للشبكة الدولية لأنصار ونصيرات المساواة بين الجنسين. ويسعدني جدا أن معاهدة تجارة الأسلحة اعتمدت هذا العام نوع الجنس باعتباره محور تركيز ذا أولوية، وأعتقد أن المناقشات في ذلك المحفل حققت تقدماً كبيراً.

وفي الختام، أود أن أشدد مرة أخرى على أن اللجنة أمامها فرصة فريدة لتنشيط السلام والأمن العالميين. وفي ظل تحديات دولية معقدة، يجب علينا ببساطة أن نضطلع بمسؤوليتنا في أن نقاوم بقوة وتيرة التراجع.

السيد سان إيلير (هايتي) (*تكلم بالفرنسية*): أود أن أبدأ بتهنئتكم، سيدي الرئيس، على انتخابكم لرئاسة اللجنة الأولى. ومن دواعي تفاؤلي الجهود التي بذلها حتى الآن لضمان نجاح عملنا. وأود أيضا أن أهنئ الأمانة العامة وجميع أعضاء المكتب وأن أؤكد لهم دعم وفدي الكامل.

ويؤيد وفد بلدي البيان الذي أدلى به ممثل سورينام باسم بلدان الجماعة الكاريبية الأربعة عشر (انظر A/C.1/74/PV.3)، وأود أن أضيف بضع ملاحظات موجزة بصفتي الوطنية.

يود وفد بلدي أن يؤكد من جديد تمسك بلدي الراسخ بالمقاصد والمبادئ التي حددناها معاً نحن – شعوب الأمم المتحدة – في ميثاق الأمم المتحدة. وبعد مرور أكثر من ٧٥ عاماً، لا تزال تلك المقاصد والمبادئ مهمة ووجيهة. وليس من قبيل المصادفة أن السلام والأمن الدوليين هما أول ما نصت عليه المادة ١ من ميثاق الأمم المتحدة. وليس من قبيل المصادفة أيضا أن تناقش اللجنة الأولى مسائل نزع السلاح والأمن الدولي. وينبغي أن يكون ذلك مصدر إلهام لنا في المقام الأول والأخير. ولذلك، تقع على عاتقنا في اللجنة الأولى مسؤولية كبرى تتمثل في المساعدة في صياغة توصيات عملية تتسق مع مقاصد منظمتنا ومبادئها.

أقول هذا مؤكدا التزام جمهورية هايتي الراسخ بتحقيق عالم خالٍ من الأسلحة النووية وجميع أسلحة الدمار الشامل. وهذا أمر ضروري إذا أردنا أن نكون فعالين في حماية عالمنا من آفة الحرب. ولطالما كان موقف بلدي واضحا للغاية حيال التحديات الرئيسية التي تواجه السلام والأمن الدوليين. إننا ننشد السلام والأمن للجميع. ومما يؤسف له أن البيئة الدولية والأمنية اليوم تبدو هشة ولا تبعث على قدر يذكر من الثقة. واليوم نحتاج إلى جهد ضخم وتضحية كبيرة بالنفس أكثر من أي وقت مضى، ولا سيما من الدول الأعضاء في المنظمة، الحائزة لأسلحة نووية أو أسلحة دمار شامل أخرى أو تطمح إلى حيازتها علنا. ونؤيد جميع الآليات الحالية وجميع المبادرات التي أطلقت لتحرير عالمنا من هذه الأدوات المميتة. وفي ذلك الصدد، نشجع بقوة السعي الدؤوب وتوخي العناية في سبيل التوصل إلى توافق في الآراء بين الدول ولا سيما بشأن المسائل المتصلة بالأمن البشري. ونولي أهمية خاصة للاعتبارات الأخلاقية والإنسانية، دون إغفال المسائل الموضوعية المرتبطة بأمن الدول.

ونؤكد مجددا تأييدنا غير المشروط لمعاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية، التي تجسد جهودا حقيقية ومخلصة ينبغي أن تفضي إلى عالم خالٍ من الأسلحة النووية. ونعتزم المشاركة النشطة في مؤتمر الأطراف في معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية لاستعراض المعاهدة عام ٢٠٢٠. وينبغي التأكيد على أن منطقة أمريكا اللاتينية والبحر الكاريبي قد وضعت مسارا ما فتئت تسلكه فيما يخص المناطق الخالية من الأسلحة النووية. ويسعدنا للغاية أن نرى مناطق أخرى تحذو حذوها بفضل توافق الآراء بين الدول الأعضاء بشأن هذه المسألة.

ونولي أهمية خاصة لجميع المسائل التي نناقشها في سياق عملنا، من قبيل الأمن في الفضاء الخارجي، وانتشار الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة، ومشكلة الأسلحة الكيميائية والبيولوجية وتحديد الأسلحة وتجارة الأسلحة، والألغام المضادة للأفراد، والأجهزة المتفجرة الأخرى. وبالإضافة إلى ذلك، نهتم اهتماما متزايدا بالمسائل الدولية الأخرى الراهنة والمستجدة المتصلة بالأمن، من قبيل أوجه التقدم في تكنولوجيا المعلومات والاتصالات.

وفي الختام، أود أن أشدد على أن المسائل المتصلة بنزع السلاح والأمن الدولي تتطلب مناقشات صبورة وتفاهماً متبادلاً

وتدابير محددة لبناء الثقة وتعاونا فعالا بين جميع الدول الأعضاء. فالسلم والأمن يرتبطان ارتباطا وثيقا بالركائز الأخرى لعمل الأمم المتحدة. وما من شك في أننا نستطيع استخدام الموارد البشرية والموارد الضخمة المخصصة لصنع الأسلحة وشرائها وصيانتها وتحديثها بما يعود بمزيد من النفع من الناحية العملية والإنسانية. وذلك هو السبيل الوحيد الذي يمكننا من التكاتف تحت مظلة تعددية الأطراف للنهوض بمنظمتنا العالمية إلى مستوى يحقق المُثل العليا الملهمة لآبائها المؤسسين.

السيد الحبيب (جمهورية إيران الإسلامية) (*تكلم بالإنكليزية*): أود أولا أن أهنئ سفير بوليفيا تهنئة قلبية حارة على انتخابه لرئاسة اللجنة وأن أؤكد له دعمنا وتعاوننا الكاملين. وإنني على ثقة من أن اللجنة ستنجز عملها بنجاح بفضل مهارته وخبرته. وأهنئ أيضا أعضاء المكتب الآخرين على انتخابهم.

وأؤيد البيان الذي أدلى به ممثل إندونيسيا باسم حركة بلدان عدم الانحياز (انظر A/C.1/74/PV.3).

منذ آخر اجتماع للجنة، تدهورت الحالة الأمنية إلى حد ينذر بالخطر. فقد بات واضحا أن التوجه نحو تخفيض الأسلحة النووية قد عُكس مساره، وتقلصت أيضا سلطة الصكوك ذات الصلة. وباتت التوجهات الأمنية الإقليمية مثيرة للقلق. وأصبح تسليح الفضاء الخارجي وشيكا، في حين يسبب الاستخدام الخبيث لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات يشكل خطيرا لأمننا. وصارت محافل نزع السلاح إما مسيَّسة أو في حالة من الركود. وتبين نظرة سريعة على الأسباب الجذرية لتلك التوجهات أن السياسات غير المسؤولة، فضلا عن انعدام الإرادة السياسية الحقة من جانب بعض الدول هما لب المشكلة. ومما يؤسف له أن سباقا جديدا للتسلح النووي قد عكس مسار الاتجاه الساعي إلى تخفيض الأسلحة النووية، كما أن السباق الحالي لتحديث مخزونات الأسلحة النووية يجعل الوضع أكثر إثارة للقلق. والواقع أن استحداث رؤوس حربية نووية منخفضة القوة – وهو ما يزيد من احتمال استخدامها – يكشف عن اتساع نطاق تلك التوجهات وشدتها وخطورة طابعها. وينص استعراض الوضع النووي للولايات المتحدة على تحديث الأسلحة النووية فضلا عن استحداث المزيد منها. ويجيز أيضا إجراء تجارب نووية واستخدام الأسلحة النووية حتى ضد الدول غير الحائزة للأسلحة النووية التي هي أيضا أطراف في معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية. وهذه السياسات غير مسؤولة وغير أخلاقية وغير قانونية ولا تمتثل للالتزامات القانونية للولايات المتحدة ذاتها.

وثمة توجه آخر ينذر بالخطر ألا وهو تراجع سلطة الصكوك الرئيسية الثنائية والمتعددة الأطراف ذات الصلة. وأحدث مثال على ذلك إنهاء معاهدة الأسلحة النووية المتوسطة المدى في أعقاب انسحاب الولايات المتحدة منها. وإذا استمر ذلك البلد في سياساته غير المسؤولة الحالية، فإن المعاهدة المبرمة بين الولايات المتحدة الأمريكية والاتحاد الروسي بشأن التدابير الرامية إلى زيادة تخفيض الأسلحة الهجومية الاستراتيجية والحد (معاهدة ستارت الجديدة) منها ستلقى المصير ذاته.

وينبغي أن نذكر أيضا الانسحاب غير القانوني للولايات المتحدة من خطة العمل الشاملة المشتركة، وهو ما ترك ذلك الإنجاز المهم الذي حققته الدبلوماسية المتعددة الأطراف في وضع حرج. ويتضح أن الولايات المتحدة لا تواصل انتهاك قرار مجلس الأمن ٢٢٣١ (٢٠١٥) الذي أيد خطة العمل الشاملة المشتركة فحسب، بل إنها تلوح بدون حياء بعقاب الآخرين إذا لم ينتهكوا هم أيضا القرار. وهي تتجاهل النداءات العاجلة الموجهة إليها من المجتمع الدولي لممارسة أقصى قدر من ضبط النفس والعودة إلى خطة العمل الشاملة المشتركة. فهي لا تمارس أقصى قدر ممكن من الضغط علينا فحسب، بل إنها أطلقت العنان لحملة من الإرهاب الاقتصادي ضد إيران، ما يدل على الطرق التي تعمل بها السياسات الأمريكية غير المسؤولة على

تقويض تعددية الأطراف. ويجب على المجتمع الدولي أن يمنع هذا النهج الانفرادي المدمر.

وتواصل إيران امتثالها لخطة العمل الشاملة المشتركة حسبما تؤكد التقارير المتعاقبة للوكالة الدولية للطاقة الذرية حتى الآن. ومع ذلك، لا يمكن لإيران – ولا ينبغي لها – أن تتحمل بمفردها بعد الآن كافة أعباء الحفاظ على خطة العمل الشاملة المشتركة، وهي لن تتحمل ذلك. ولا يمكننا أن نقف مكتوفي الأيدي إزاء عدم امتثال المشاركين الآخرين. يجب أن تحصل إيران على الفوائد المرجوة من خطة العمل الشاملة المشتركة. وتهدف الخطوات التي اتخذناها إلى تحقيق توازن في خطة العمل الشاملة المشتركة، وقد اتخذت بما يتفق تماما مع الفقرتين ٢٦ و ٣٦ من الاتفاق، واللتين يحق بموجبهما لإيران أن تتوقف عن الوفاء بالتزاماتها الناشئة عن الخطة كليا أو جزئياً في حالة استئناف الجزاءات أو إعادة فرضها أو فرض جزاءات جديدة ذات صلة بالمجال النووي. والواقع أنه بعد مرور عام على انسحاب الولايات المتحدة وإعادة فرضها للجزاءات، فإن ذلك هو أدنى إجراء يمكن لإيران اتخاذه. وفي الوقت نفسه، أود أن أشدد على أن تدابيرنا يمكن الرجوع عنها. أما باقي الأطراف المشاركة في خطة العمل الشاملة المشتركة، ولا سيما مجموعة الدول الأوروبية الثلاث، فيجب عليها الآن إما أن تثبت حسن نيتها باتخاذ خطوات عملية جادة وملائمة وحسنة التوقيت للحفاظ على الخطة التي تمر بوضع حرج وإما أن تتحمل مع الولايات المتحدة كامل المسؤولية عن أي تداعيات محتملة.

ومن المؤسف أن انعدام الإرادة السياسية لدى الدول الحائزة للأسلحة النووية فيما يتعلق ببدء مفاوضات مجدية بشأن نزع السلاح النووي يشكل عقبة خطيرة أمام تنفيذ معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية تنفيذاً كاملاً وفعالاً. ولمنع هذا التوجه، يجب على مؤتمر الأطراف في معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية لاستعراض المعاهدة عام ٢٠٢٠ أن يتخذ قرارات ملموسة بشأن نزع السلاح النووي. وستواصل إيران الدعوة إلى تنفيذ جميع أحكام المعاهدة تنفيذاً كاملاً وفعالاً ومتوازناً فضلا عن القرارات الصادرة عن مؤتمرات استعراضها. وفي ذلك السياق، وبالإضافة إلى نزع السلاح النووي، سنركز بجدية على تنفيذ قرار عام ١٩٩٥ بشأن الشرق الأوسط.

تشكل الأسلحة النووية خطورة في أيدي إسرائيل في ظل سجلها الطويل والحالك من احتلال وعدوان وكافة الجرائم الكبرى بموجب القانون الدولي. وبالإضافة إلى أنها تشكل تهديداً للسلام والأمن الإقليميين والدوليين، فإن أسلحتها النووية وسياساتها العنيدة عقبتان رئيسيتان أمام إنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية في الشرق الأوسط حسبما اقترحت إيران في عام ١٩٧٤. وتحقيقا لهذه الغاية، وللحيلولة دون استمرار التدهور في الحالة الأمنية المضطربة أصلا في الشرق الأوسط، ينبغي إرغام إسرائيل على الانضمام إلى معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية دون شروط مسبقة أو مزيد من التأخير، بوصفها طرفاً غير حائز للأسلحة النووية، وإخضاع جميع أنشطتها ومنشآتها النووية لكامل نطاق نظام الضمانات الشاملة للوكالة الدولية للطاقة الذرية. وينبغي حملها على المشاركة في المؤتمر المعني بإنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية وغيرها من أسلحة الدمار الشامل في الشرق الأوسط المزمع عقده في تشرين الثاني/نوفمبر.

السيد نيانيد (الكاميرون) (*تكلم بالفرنسية*): لما كانت هذه هي المرة الأولى التي يأخذ فيها وفد بلدي الكلمة، نود أن نهنئ الرئيس، ومن خلاله أعضاء المكتب الآخرين، على انتخابهم لرئاسة أعمال اللجنة، وأن نؤكد لهم دعمنا وتعاوننا أثناء اضطلاعهم بواجباتهم.

ويعيد وفد بلدي التأكيد على أن نزع السلاح أداة لمنع نشوب النزاعات، وإعماله إحدى المهام التي تأسست لأجلها الأمم المتحدة. ومن شأن سعي الأمم المتحدة إلى تحقيق ذلك الهدف بعزم أن يؤكد دورها في صون السلام والأمن الدوليين

والتنمية المشتركة، على حد سواء، وفقا لما حدده آباؤها المؤسسون.

وما فتئت الكاميرون ملتزمة التزاماً راسخاً بنزع السلاح الذي نعتبره عاملاً أساسياً في الجهود الأوسع نطاقاً الرامية إلى تعزيز السلام والأمن الدوليين. ونعتقد أنه يجب إحراز تقدم في مجال نزع السلاح ومن خلال منع حدوث سباق تسلح جديد لضمان توفير مزيد من الأمن للجميع. ويأمل وفد بلدي أن تستمر الجهود الرامية إلى إنشاء مناطق جديدة خالية من الأسلحة النووية بحيث تشمل أكبر عدد ممكن من البلدان.

ونؤكد من جديد على رغبتنا في أن تظل مسألة الانتشار على جدول أعمال هيئات الأمم المتحدة المكلفة بمناقشة مسائل نزع السلاح. وبالإضافة إلى ذلك، فإن التقدم المحرز خلال مؤتمرات قمة الأمن النووي، والمؤتمر الرابع للأطراف في معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية لاستعراض المعاهدة ومن خلال اعتماد معاهدة تجارة الأسلحة، يبين أنه يمكننا النهوض بجدول أعمال نزع السلاح وعدم الانتشار عندما نضطلع بذلك بروح بناءة وعملية. بيد أنه إذا لم نتمكن من تحقيق توازن بين نزع السلاح النووي ونزع السلاح على نحو موثوق في كل نوع آخر من أنواع الأسلحة – سواء كنا نتحدث عن الأسلحة البيولوجية أو الكيميائية أو التقليدية أو منظومات الدفاع المضادة للقذائف أو الفضاء الخارجي – فقد تكون النتيجة سباق تسلح آخر مزعزع للاستقرار.

إن بلدي يؤكد التزامه بالسلام؛ ولذلك نؤيد إبرام معاهدة لنزع السلاح العام الكامل في ظل مراقبة دولية صارمة وفعالة. وقد صدقت الكاميرون على الصكوك الرئيسية التي يستند إليها النظام الدولي لعدم الانتشار النووي والأمن النووي. ونحن مقتنعون بأن إنشاء مناطق خالية من الأسلحة النووية معترف بها دولياً على أساس ترتيبات تتوصل إليها دول المنطقة المعنية بمحض إرادتها – من قبيل معاهدة بليندابا التي تسعى إلى حظر الأسلحة النووية في أفريقيا – أمر يدعم السلام والأمن الإقليميين ويعزز نظام منع الانتشار ويساهم في تحقيق أهداف نزع السلاح النووي.

وأود أن أؤكد مرة أخرى على أهمية التركيز على ما يجمعنا وليس ما يفرقنا. يجب أن نتفق على نهج يسعى لاستشراف المستقبل ويستند إلى إجراءات تُتخذ بروح من المسؤولية المشتركة على أن يشمل الجميع ويقوم على الحوار والثقة المتبادلة والشفافية. وفي ذلك الصدد، ينبغي أن نعمل معاً لوضع تدابير محددة يمكن تحقيقها، وفي الوقت نفسه أن نأخذ في الاعتبار الجهود التي بُذلت بالفعل والحالات المختلفة موضوعياً والمنظورات المشتركة. والواقع أنه ما من سبيل لإحراز تقدم ملموس في بناء عالم أكثر أمناً للجميع سوي ذلك النهج العملي والواقعي.

السيدة أوندونا (نيجيريا) (*تكلمت بالإنكليزية*): أود أن أبدأ بتهنئة الرئيس على انتخابه لرئاسة اللجنة الأولى خلال الدورة الرابعة والسبعين للجمعية العامة. سيستفيد عملنا بالفعل من تجاربه وخبراته الهائلة والتزامه الشديد، ولذلك فإننا نؤكد له أنه سيلقى منا كل الدعم والتعاون. كما أهنئ أعضاء المكتب الآخرين، وأود أن أغتنم هذه الفرصة لأثني على سلف الرئيس، معالي السيد يون جينغا، على قيادته وجهوده الجديرة بالثناء خلال الدورة الثالثة والسبعين. وأخيرا، يرحب وفد بلدي بالملاحظات التي أدلى بها رئيس الجمعية العامة والممثلة السامية لشؤون نزع السلاح (انظر A/C.1/74/PV.3).

وتؤيد نيجيريا البيانين اللذين أدلى بهما ممثل إندونيسيا باسم حركة بلدان عدم الانحياز، وممثل زامبيا باسم مجموعة الدول الأفريقية (انظر A/C.1/74/PV.3)، وأود أن أضيف الملاحظات التالية.

خلال الدورة الثالثة والسبعين للجمعية العامة، انضم وفد بلدي إلى الدول الأعضاء الأخرى في تسليط الضوء على التحديات الجسيمة التي يواجهها عالمنا. وللأسف، حتى الآن

لم يتغير شيء يذكر يمنحنا الثقة ويقلل من التحديات الهائلة التي يواجهها السلام والأمن العالميان. وذلك الواقع يجعل من مضاعفة جهودنا وعملنا بجِد من أجل تحقيق السلام والأمن العالميين أمراً أكثر إلحاحاً. وفي هذا الصدد، يتطلب بناء الزخم الملائم والنهج المتعددة الأطراف بذل جهود متضافرة ووضع خطة عمل جديدة.

وفي سياق الأخطار التي تهدد السلام والأمن الدوليين، نود أن نؤكد على نِسب ميزانيات الدفاع العالمي العملاقة، بما في ذلك الموارد الهائلة التي تخصصها الدول الحائزة للأسلحة النووية لصيانة وتحديث ترساناتها النووية، فضلا عن إمكانية حصول جهات من غير الدول غير مأذون لها على طائفة واسعة من الأسلحة التقليدية من دون قيد. واليوم نشهد في كل مكان حولنا الأخطار الناجمة عن إمكانية الحصول على الأسلحة التقليدية دون ضابط، بما في ذلك الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة، وما يترتب على ذلك من تداعيات. ومن أفريقيا إلى الشرق الأوسط، وفي أرجاء أوروبا، وصولاً إلى الأمريكتين وآسيا، أصبحت المذابح مروّعة وغير مسبوقة، ولا سيما السفك الرهيب لدماء السكان الأبرياء على أيدي الإرهابيين وغيرهم من العناصر الإجرامية. ونحن نشهد تدمير مدن ومجتمعات محلية وكذلك خسائر فادحة في أرواح غالية وممتلكات ثمينة وفي سبل العيش وتصاعد وتيرة الهجرة الجماعية القسرية. وفي معظم الحالات التي حدثت مؤخراً، يتضح أن قيام كيانات من غير الدول – على نحو غير مشروع – بشراء أسلحة أو نقلها يُمكّن إلى حد كبير من ارتكاب أعمال العدوان الطائشة هذه ويوفر لها دعماً فعلياً. وتلك هي الأسلحة التي يستخدمها الإرهابيون وغيرهم من العصابات بصورة عشوائية لإشاعة الفوضى وسفك دماء المدنيين الأبرياء بمن فيهم النساء والأطفال.

ويُعزى التأييد الساحق للمعاهدة التاريخية لتجارة الأسلحة واعتمادها بأغلبية كاسحة في ٢ نيسان/أبريل ٢٠١٤، إلى الحاجة إلى تشكيل جبهة موحدة تتصدي بقوة للخطر الذي يهدد السلام والأمن الدوليين نتيجة لعدم تنظيم الأسلحة التقليدية. وفي ذلك الصدد، رحب وفد بلدي بنتائج المؤتمر الثالث للدول الأطراف في معاهدة تجارة الأسلحة الذي عقد في طوكيو في آب/أغسطس. ويجب علينا القيام بما تمليه الضرورة بالاصطفاف مع الدول الأطراف وسائر الأطراف الموقِّعة على المعاهدة.

ولا تزال الأسلحة النووية أقوى أدوات الدمار الشامل، وينبغي أن يكون القضاء التام عليها هو الهدف النهائي لجميع عمليات نزع السلاح في إطار الطائفة الواسعة من الأهداف التي تسعى الأمم المتحدة إلى تحقيقها. ويود وفدي أن يشير في هذا الصدد إلى اعتماد المعاهدة التاريخية بشأن حظر الأسلحة النووية التي فُتح باب التوقيع عليها في ٢٠ أيلول/سبتمبر ٢٠١٧. وما برح وفد نيجيريا يفخر بأنه شارك بنشاط في العمليات التي أدت إلى اعتمادها، وبأن نيجيريا كانت من أوائل الدول التي وقّعت عليها. وكان التزامنا نابعاً من موقفنا المبدئي حيال نزع السلاح النووي في العالم. وندرك أيضاً العواقب الإنسانية الوخيمة التي يمكن أن تنجم عن الاستخدام المتعمد أو العرضي للأسلحة النووية. وفي ذلك الصدد، يدعو وفد بلدي جميع الدول، ولا سيما الدول الحائزة للأسلحة النووية، إلى أن تأخذ في الاعتبار ما يترتب على استخدام تلك الأسلحة من عواقب إنسانية وخيمة عديدة على صحة الإنسان والبيئة والموارد الاقتصادية الحيوية، وأن تتخذ التدابير اللازمة لتفكيك تلك الأسلحة والتخلي عنها.

إن التفجيرات النووية التجريبية لا تسبب توتراً في البيئة السياسية العالمية فحسب، بل إن لها أيضا آثاراً مدمرة على بيئتنا، لما تنشره من مواد مشعة في الغلاف الجوي. ومن واجبنا جميعاً حماية البيئة باحترام الوقف الاختياري للتجارب النووية، فيما نعمل جاهدين من أجل بدء نفاذ معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية. وفي ذلك الصدد، يرحب وفد بلدي بعقد المؤتمر الحادي عشر المعني بتسهيل بدء نفاذ معاهدة الحظر

الشامل للتجارب النووية الذي عقد في نيويورك في ٢٥ أيلول/سبتمبر، ويدعو البلدان التي لم توقع أو تصدق بعد على هذه المعاهدة، ولا سيما الدول المدرجة في المرفق ٢، إلى التوقيع والتصديق عليها بدون مزيد من التأخير.

وبوصفنا دولة طرفاً في معاهدة بليندابا، ترحب نيجيريا بإنشاء مناطق خالية من الأسلحة النووية في أنحاء عديدة من العالم. فمعاهدة بليندابا بمثابة درع لأفريقيا يحميها بوسائل منها منع نصب أجهزة متفجرة نووية في القارة وحظر إجراء تجارب الأسلحة النووية فيها. وبوصف ذلك تدبيراً من شأنه أن يكفل تخليص العالم من الخوف من الأسلحة النووية أو من إمكانية استخدامها، يدعو وفد بلدي جميع الدول الأعضاء إلى دعم الجهود الرامية إلى تعميم هذا التدبير في أجزاء أخرى من العالم، لا سيما في الشرق الأوسط.

وقد ذُكِّرت الدول الأعضاء في مؤتمر نزع السلاح مرة أخرى بضرورة التفكير فيما إذا كان المأزق الراهن يخدم المقاصد والأهداف التي أنشئ من أجلها. وعلى الرغم مما اضطلع به في الماضي مؤتمر نزع السلاح من مداولات وإجراءات، ليس هناك شك في أن عجزه المزمن عن الاتفاق على البت في مسائل محددة يؤثر سلباً على سمعته ومصداقيته. وقد كنا نأمل في أن يسارع الأعضاء إلى القيام بما يقتضيه الأمر تحقيقاً للهدف الذي أنشئ المؤتمر من أجله. ومع ذلك، وعلى الرغم من الصعوبات التي تواجهها آلية نزع السلاح المتعددة الأطراف، لا تزال نيجيريا ملتزمة بهدف الآلية باعتبارها الهيكل الوحيد الحالي المعني بالنهوض بأهداف نزع السلاح والأمن الدولي.

وأثناء جلسات اللجنة خلال هذه الدورة، سيقدم وفد نيجيريا بالنيابة عن مجموعة الدول الأفريقية ثلاثة مشاريع قرارات بشأن معاهدة إنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية في أفريقيا، ومركز الأمم المتحدة الإقليمي للسلام ونزع السلاح في أفريقيا، وحظر إلقاء النفايات المشعة، ونلتمس في هذا الصدد تأييد جميع الوفود تأييداً تاماً.

الرئيس بالنيابة (*تكلم بالإنكليزية*): أود أن أذكّر الوفود بالتكرم بقصر مداخلاتها على ثماني دقائق عندما تتكلم بصفتها الوطنية.

السيدة بليبيتي (ليتوانيا) (*تكلمت بالإنكليزية*): في البداية، أود أن أهنئ الرئيس وأعضاء المكتب الآخرين على انتخابهم وأن أؤكد لهم دعمنا الكامل خلال هذه الدورة.

تؤيد ليتوانيا تأييداً تاماً البيان الذي أدلى به المراقب عن الاتحاد الأوروبي (انظر A/C.1/74/PV.3). وأود أن أشدد على الجوانب التالية بصفتي الوطنية.

نعيش اليوم في بيئة أمنية معقدة نواجه فيها تحديات أمنية متعددة تشمل التعزيزات العسكرية، والمناورات المفاجئة غير المعلنة، والعمليات الاستخباراتية النشطة، بما في ذلك الهجمات الإلكترونية المتطورة على أهداف سياسية واقتصادية ذات قيمة كبيرة، فضلا عن استراتيجيات مزدوجة تهدف إلى زيادة مستوى سوء التقدير وعدم القدرة على التنبؤ. وفي الوقت نفسه، يواجه النظام الدولي لتحديد الأسلحة وعدم الانتشار ونزع السلاح تحديات عديدة. فالمحافظة على سلامة النظام الدولي القائم على القواعد أمر بالغ الأهمية نظراً لأنه يستهدف صون وضمان السلام والأمن والاستقرار على الصعيد الدولي. ولذا، يجب احترام المبادئ الأمنية المتفق عليها المنصوص عليها في ميثاق الأمم المتحدة ووثيقة هلسنكي الختامية وغيرها من الصكوك القانونية المتفق عليها سواء دولياً أو إقليمياً، والحفاظ عليها.

وفيما يتعلق بالأسلحة التقليدية، نؤكد من جديد أهمية الترتيبات الحالية لتحديد الأسلحة في أوروبا. ونؤيد بشدة مبادرة تحديث وثيقة فيينا بشأن تدابير بناء الثقة والأمن لعام ١٩٩٤، فهي أداة مهمة لبناء الثقة وتنمية القدرة على التنبؤ وتحقيق الأمن في المنطقة الأوروبية – الأطلسية.

ونتطلع إلى نتيجة مثمرة لمؤتمر الأطراف في معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية لاستعراض المعاهدة في عام ٢٠٢٠، الذي سيصادف حلول الذكرى السنوية الخمسين للمعاهدة. من المهم التمسك بمعاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية والحفاظ على مصداقيتها وفعاليتها. وليتوانيا، بوصفها دولة غير نووية، تؤكد من جديد تأييدها لاتباع نهج تدريجي وشامل للجميع إزاء نزع السلاح النووي ولاتخاذ خطوات مجدية نحو تهيئة بيئة تفضي إلى مواصلة مفاوضات نزع السلاح النووي بهدف تخليص العالم من الأسلحة النووية. وينبغي أن يستند ذلك النهج إلى جميع أحكام معاهدة عدم الانتشار، بما في ذلك المادة السادسة، وأن يقوم على مبادئ الفعالية والقابلية للتحقق وتعزيز الاستقرار الدولي والأمن غير المنقوص للجميع. وبصفتنا عضواً في منظمة حلف شمال الأطلسي (الناتو)، تود ليتوانيا أن تؤكد أن الترتيبات النووية للناتو لطالما كانت متسقة في جميع جوانبها مع معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية.

وتعرب ليتوانيا عن أسفها الشديد لأن الهيكل الدولي لتحديد الأسلحة ونزع السلاح وعدم الانتشار يواجه تحديات بسبب ما يحدث من انتهاكات وتنفيذ انتقائي ورفض المشاركة في حوار مجد. ومن المؤسف أن هذه الإجراءات التي اتخذتها روسيا أدت إلى زوال معاهدة الأسلحة النووية المتوسطة المدى، مما أضعف الهيكل الأمني الحالي وزاد من انعدام الثقة وعدم القدرة على التنبؤ. وتؤمن ليتوانيا إيماناً راسخاً بأن عمليات تحديد الأسلحة النووية القائمة على معاهدات والتي يمكن تنفيذها والتحقق منها يمكن أن تسهم في تحقيق الأمن والاستقرار الاستراتيجي على الصعيد الدولي. ونشجب أيضا انتهاك روسيا لمذكرة بودابست بشأن الضمانات الأمنية، التي بمقتضاها أكدت الدول الحائزة للأسلحة النووية من جديد التزامها باحترام استقلال أوكرانيا وسيادتها وحدودها القائمة.

وتعرب ليتوانيا مجدداً عن دعمها القوي لمنظمة حظر الأسلحة الكيميائية في مهمتها المتمثلة في ضمان تنفيذ اتفاقية الأسلحة الكيميائية تنفيذاً تاماً. ونثني على إنشاء فريقها المعني بالتحقيق وتحديد الهوية، ونتطلع إلى تقريره الأول الذي سيمثل تقدماً هاماً نحو تحديد المسؤولين عن استخدام الأسلحة الكيميائية في الجمهورية العربية السورية. وليتوانيا أيضا عضو نشط في الشراكة الدولية لمكافحة الإفلات من العقاب على استخدام الأسلحة الكيميائية. وينبغي لجميع البلدان الوقوف صفاً واحداً في مواجهة أي محاولات لاستخدام الأسلحة الكيميائية أو لمساعدة المتهمين باستخدامها.

لقد أصبح أمن الفضاء الإلكتروني مصدر قلق متزايد على الصعيد الدولي. وفي هذا الصدد، نؤيد عمل ”الفريق العامل المفتوح العضوية المعني بالتطورات في ميدان المعلومات والاتصالات السلكية واللاسلكية في سياق الأمن الدولي“ و ”فريق الخبراء الحكوميين المعني بالارتقاء بسلوك الدول المسؤول في الفضاء الإلكتروني في سياق الأمن الدولي“ ونشدّد على أهمية التكامل بينهما. واتفقنا جميعاً بتوافق الآراء على أن القانون الدولي ينطبق على الفضاء الإلكتروني، وعلينا مواصلة العمل من أجل ضمان فضاء إلكتروني مفتوح وحر وآمن للجميع.

ونؤكد من جديد التزامنا القوي بتحديد الأسلحة ونزع السلاح وعدم الانتشار وندعو الدول الأعضاء في الأمم المتحدة إلى احترام التزاماتها وتعهداتها، بما في ذلك الوفاء بالتزاماتها المالية بموجب معاهدات واتفاقيات نزع السلاح كاملة وفي مواعيدها.

السيد غيموليكا (أنغولا) (*تكلم بالإنكليزية*): بادئ ذي بدء، أضم صوتي إلى الذين سبقوني في تهنئة الرئيس وأعضاء المكتب الآخرين على انتخابهم. وأود أيضا أن أغتنم هذه الفرصة لأتمنى لهم النجاح في إدارة أعمالنا ومداولاتنا خلال هذه الدورة، وكذلك في إيجاد أرضية مشتركة وحلول دائمة لمعظم مشاريع القرارات ومشاريع المقررات التي ستُطرح للبت فيها.

وتؤيد جمهورية أنغولا البيانين اللذين أدلى بهما ممثل إندونيسيا باسم حركة بلدان عدم الانحياز، وممثل زامبيا باسم مجموعة الدول الأفريقية (انظر A/C.1/74/PV.3).

إننا نولي أهمية كبيرة للجهود المتعددة الأطراف الرامية إلى نزع السلاح النووي لما تشكله هذه الأسلحة من خطر شديد ورهيب يهدد البشرية. ولذلك، ندعو إلى ضرورة إزالتها تماماً. وربما تذكر اللجنة أن الجمعية العامة اتخذت في عام ١٩٦١ القرار ١٦٥٢ (د-١٦)، الذي دعا الدول الأعضاء إلى اعتبار قارة أفريقيا منطقة خالية من الأسلحة النووية وإلى احترام ذلك الوضع. وفي عام ١٩٦٤، أصدرت منظمة الوحدة الأفريقية إعلان أفريقيا منطقة خالية من السلاح النووي الذي أيدته الجمعية العامة لاحقاً. وتحقيقا لهذه الغاية، وقعت ٤٧ من أصل ٥٣ دولة أفريقية في القاهرة في ١١ نيسان/أبريل ١٩٩٦ على معاهدة إنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية في أفريقيا والتي تعرف بمعاهدة بليندابا. ووقعت أنغولا المعاهدة في ذلك التاريخ وصدَّقت عليها في ٢٠ حزيران/يونيه ٢٠١٤. وتوجد الآن في معظم مناطق العالم مناطق خالية من الأسلحة النووية. ولذلك، نناشد الشرق الأوسط والمناطق الأخرى أن تسير على هذا الدرب بنفس الروح على وجه السرعة.

وفيما يتعلق بالأسلحة التقليدية، تشارك أنغولا في مؤتمرات الدول الأطراف في معاهدة تجارة الأسلحة، وهي واثقة من أن تلك المؤتمرات ستساعد في دعوة الدول الأطراف والدول الموقعة إلى تنفيذ المعاهدة تنفيذاً كاملاً وكفالة تحقيق عالميتها من خلال اتخاذ إجراءات والاضطلاع بأنشطة على الصعيد المحلي. وفي هذا الصدد، تلتزم السلطات الأنغولية التزاماً تاماً بالتصديق على المعاهدة في المستقبل القريب.

وكما يعلم الأعضاء، فبعد حرب دارت رحاها ٣٠ عاماً وقتل فيها الأخ أخاه، تضرر بلدنا بشدة جراء أنواع عديدة من الألغام الأرضية. وبفضل التزام الحكومة والشركاء من قبيل المنظمات غير الحكومية والمجتمع الدولي واللجنة الدولية للصليب الأحمر، تمكنا من تنفيذ عملية ناجحة لإزالة الألغام تيسيراً لحرية حركة الأشخاص والبضائع وإعادة تأهيل السكك الحديدية وشبكات الطرق وزيادة إنتاجيتنا من الثروتين الزراعية والحيوانية. وفي ٢٧ و ٢٨ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٧، اجتمعت أنغولا مع ١٩ بلداً من البلدان الأفريقية الأخرى ومكتب الأمم المتحدة لتنسيق الشؤون الإنسانية واللجنة الدولية للصليب الأحمر والشبكة الدولية المعنية بالأسلحة المتفجرة، وغيرها من منظمات المجتمع المدني، في مابوتو، لتبادل المعارف والأدلة بشأن النمط المميز للضرر الذي يلحق بالمدنيين جراء استخدام الأسلحة المتفجرة في المناطق المأهولة بالسكان ولاستكشاف الخطوات الكفيلة بحل هذه المشكلة على الصعيدين السياسي والتشغيلي.

لقد نجح المؤتمر الثامن للأطراف في معاهده عدم انتشار الأسلحة النووية لاستعراض المعاهدة الذي انعقد في أيار/مايو ٢٠١٠ في اعتماد خطة عمل تتضمن تدابير ملموسة ينبغي أن تتخذها الدول الأطراف بشأن الركائز المواضيعية الرئيسية الثلاث للمعاهدة – وهي نزع السلاح وعدم الانتشار واستخدام الطاقة النووية في الأغراض السلمية. ومع ذلك، وعلى الرغم من الشواهد على تجديد الالتزام بنزع السلاح النووي، لا يزال هناك الكثير من العمل الذي يتعين إنجازه. وبعد مرور أكثر من ٤٠ عاماً على بدء نفاذ المعاهدة، فإن استمرار وجود مخزونات كبيرة من الأسلحة النووية وخطر الانتشار النووي يجعلان من إمكانية استخدام هذه الأسلحة أمراً وارداً، سواء حَدَث عن قصد أو عرضاً أو نتيجة لسوء تقدير، وهو ما قد يؤدي إلى عواقب وخيمة على البشرية جمعاء. وهذه الإمكانيَّة تزداد بظهور بلدان جديدة حائزة للأسلحة النووية وحصول جهات من غير الدول، مثل الجماعات الإرهابية، على تكنولوجيا الأجهزة المتفجرة النووية. وفي ضوء الالتزامات التي قُطعت أو التي أعيد تأكيدها في مؤتمر استعراض المعاهدة لعام ٢٠١٠، ثمة أمل في إمكانية عكس مسار هذه التطورات في أسرع وقت ممكن ضماناً لمصداقية النظام الدولي لعدم الانتشار ونزع السلاح النوويين واستدامته في المستقبل.

لقد كان الحفل الافتتاحي لمناسبة التوقيع على معاهدة حظر الأسلحة النووية، في ٢٠ أيلول/سبتمبر ٢٠١٧، دليلاً واضحاً على التزام العديد من الدول الحائزة للأسلحة النووية وغيرها بالعمل جاهدة للإسهام في القضاء على الأسلحة النووية تماماً، وإحلال السلام والأمن الدوليين. وقد وقعت جمهورية أنغولا على المعاهدة خلال الأسبوع الرفيع المستوى من الدورة الثالثة والسبعين للجمعية العامة.

وترى أنغولا أنه ينبغي للمجتمع الدولي أن يواصل إعطاء الأولوية لعلمية نزع السلاح النووي بسبب الحاجة الملحة إلى اتخاذ تدابير ملموسة تجسد التزاماً واضحاً بالإزالة الكاملة لهذه الأسلحة، وفقاً للالتزامات التي قطعتها الدول النووية بموجب معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية.

السيد كولماتوف (قيرغيزستان) (*تكلم بالإنكليزية*): أود أولاً أن أهنئ الرئيس على انتخابه لهذا المنصب المهم، وأتمنى له النجاح في مساعيه، وأعده بدعم وفدي الكامل له.

إننا نشهد اليوم تدمير النظام الحالي لتحديد الأسلحة النووية، وهو توجه خطير على البشرية جمعاء. لذا، من الضروري أن نبدأ عملية لإقامة نظام جديد. وسيكون من المهم مواصلة تعزيز التعاون بين جميع البلدان لكفالة السلام والأمن على الصعيدين الإقليمي والدولي، بما في ذلك إمكانية إنشاء آليات فعالة للتعاون المشترك فيما بينها. وفي ذلك الصدد، تتناول اللجنة الأولى عدداً من المسائل المهمة جداً التي سيكفل حلها تحقيق السلام والاستقرار في جميع أنحاء العالم.

إن الالتزام باتباع سياسة لنزع السلاح ومنع انتشار أسلحة الدمار الشامل هو أحد المبادئ الأساسية للسياسة الخارجية لجمهورية قيرغيزستان. وتدعم جمهورية قيرغيزستان دعماً فعالاً فكرة بناء عالم خال من الأسلحة النووية، ولذا أصبحت من المبادرين بوضع معاهدة إنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية في وسط آسيا ومن الجهات الوديعة لها. ونؤمن إيماناً راسخاً بأن إنشاء هذه المناطق استناداً إلى الاتفاقات الدولية المُبرمة طوعاً بين دول المنطقة يمثل خطوة هامة نحو تعزيز نظام عدم الانتشار النووي ويسهم في تحقيق نزع السلاح العام والكامل. ومنطقتنا خير مثال على تعزيز الأمن الإقليمي والعالمي في مجال نزع السلاح وعدم انتشار أسلحة الدمار الشامل. ونرى أن أهم أهدافنا في هذا الصدد هو تعزيز النظام الدولي لعدم الانتشار النووي وأساسه؛ ألا وهو معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية.

وتعتبر جمهورية قيرغيزستان معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية أحد أهم الصكوك الدولية الأساسية والفعالة في مجال نزع السلاح وعدم الانتشار النوويين. ومع ذلك، وعلى الرغم من التقدم الكبير الذي أُحرز من أجل قبولها، فإن المعاهدة لم تدخل حيز النفاذ بعد. وفي ذلك الصدد، ندعو جميع الحكومات إلى التصديق عليها في أسرع وقت ممكن.

و تتطلع قيرغيزستان إلى تنشيط مؤتمر نزع السلاح في جنيف، الذي لا يزال يحرز تقدماً ضئيلاً في عمله، مما يؤخر المفاوضات بشأن عدد من المسائل الرئيسية مثل نزع السلاح النووي، ومعاهدة وقف إنتاج المواد الانشطارية، ومنع حدوث سباق تسلح في الفضاء الخارجي وضمانات الأمن السلبية. ونشجع جميع الدول على التحلي بالإرادة السياسية اللازمة حتى يتسنى لآلية نزع السلاح أن تضطلع بولايتها.

ويعتبر وفد بلدي الضمانات الدولية والحماية المادية للمواد النووية والمرافق النووية خط الدفاع الأول ضد الإرهاب النووي. وبالتالي، تؤيد قيرغيزستان بقوة الجهود التي تبذلها الوكالة الدولية للطاقة الذرية في سبيل تعزيز نظام الضمانات الدولي. ونؤيد أيضاً الجهود الرامية إلى تنفيذ قرار مجلس الأمن ١٥٤٠ (٢٠٠٤) لمواجهة التحديات المتعلقة بالانتشار التي تشكلها الجهات من غير الدول. وأود أن أبلغ اللجنة بأن وفود بيلاروس وطاجيكستان وقيرغيزستان قدمت اقتراحا مشتركاً في ٣ أيار/مايو إلى لجنة مجلس

الأمن المنشأة عملاً بالقرار ١٥٤٠ (٢٠٠٤) بشأن استعراض الأقران لتنفيذ بلداننا للقرار ١٥٤٠ (٢٠٠٤).

وتؤيد قيرغيزستان بقوة أهمية منع حدوث سباق تسلح في الفضاء الخارجي وتعزيز استخدام الفضاء الخارجي في الأغراض السلمية دون غيرها، وتعتبر ذلك ضرورة ملحة. ونؤكد من جديد الدور المحوري الذي تضطلع به الأمم المتحدة في مجال نزع السلاح. ونلاحظ استمرار أهمية آلية نزع السلاح المتعددة الأطراف وجدواها، فضلاً عن إسهام المجتمع المدني بما في ذلك المنظمات غير الحكومية والأوساط الأكاديمية ووسائط الإعلام في ذلك المجال. ونحن مقتنعون اقتناعاً راسخاً بأنه ما من سبيل لإحراز تقدم فيما يتعلق بالتغلب على العقبات والمشاكل الحالية التي تحول دون تحقيق الأهداف الأمنية المشتركة لدولنا إلا بتضافر الجهود.

وسيدعم وفد جمهورية قيرغيزستان العمل الذي يُضطلع به في ظل قيادة الرئيس بشأن المسائل التي تنظر فيها اللجنة.

السيد لي دي أرا وخو مانتيلو (تيمور – ليشتي) (*تكلم بالإنكليزية*): في البداية، تود تيمور – ليشتي أن تهنئ الرئيس وأعضاء المكتب على انتخابهم لقيادة اللجنة. ونؤمن بأن قيادتهم ستكفل اختتام عمل اللجنة بنجاح.

تؤيد تيمور – ليشتي البيان الذي أدلى به ممثل إندونيسيا باسم حركة بلدان عدم الانحياز (انظر A/C.1/74/PV.3).

يساور تيمور – ليشتي، شأنها شأن الوفود الأخرى، القلق إزاء الحالة الأمنية على الصعيد الدولي وداخل منطقتها الإقليمية. وفي ذلك الصدد، أثلج صدورنا الحوار الذي جرى في شبه الجزيرة الكورية ونحث جميع الأطراف على مواصلة حوارها بغية تخفيف حدة التوتر والتوصل إلى اتفاق بشأن إخلاء شبه الجزيرة من الأسلحة النووية.

وتؤمن تيمور – ليشتي بالهدف المتمثل في بناء عالم خالٍ من خطر الأسلحة النووية. ليست لدينا أسلحة نووية ولا نطمح إلى إنتاج أسلحة الدمار الشامل أو امتلاكها. ونحن عضو كامل في الأمم المتحدة منذ عام ٢٠٠٢ ونعتز بذلك. إننا بلد سلمي وديمقراطي يقوم نظامه على سيادة القانون واحترام حقوق الإنسان والمساواة بين الجنسين احتراماً كاملاً. إن بلدي، باعتباره بلداً ناشئاً، يعكف على توطيد مؤسسات الدولة لدينا. ونحن دولة طرف في معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية منذ عام ٢٠٠٣، ومعترف بنا باعتبارنا دولة غير حائزة للأسلحة النووية. ونحن من الموقعين على اتفاقية الأسلحة البيولوجية ودولة طرف في اتفاقية الأسلحة الكيميائية. وقد وقعت تيمور – ليشتي على معاهدة حظر الأسلحة النووية وهي بصدد التصديق عليها، لأننا نعتبرها قاعدة دولية مهمة لتحقيق السلام وأمننا الجماعي والحفاظ على حياة البشرية. وتيمور – ليشتي من الدول الموقعة على اتفاقية الأسلحة الكيميائية، ولذا يساورها القلق أيضا إزاء استمرار حصول دول على أسلحة كيميائية، واستخدام جهات من الدول ومن غير الدول لها على حد سواء على، الأمر الذي يجلب معاناة عشوائية تطال بصفة خاصة السكان المدنيين بما فيهم النساء والأطفال.

ولا تزال تيمور – ليشتي تؤمن بأن الصكوك القانونية الدولية وقرارات الأمم المتحدة بشأن نزع السلاح والأمن الدولي مهمة للغاية تحقيقاً للتنمية المستدامة. فبدون السلام والاستقرار والأمن، لن نتمكن من تنفيذ خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠. ولذلك، تواصل تيمور – ليشتي – جنباً إلى جنب مع غيرها من الدول الـ ١٩ الأعضاء في مجموعة الدول الهشة السبع الموسعة – تعزيز بناء السلام والدولة باعتبارهما ضمانتين أساسيتين لتنفيذ خطة عام ٢٠٣٠ ولا سيما هدفها الإنمائي الـ ١٦ الشامل لعدة قطاعات والمعني بالصلة بين السلام والعدالة والمؤسسات القوية والتنمية المستدامة. ومجموعة الدول الهشة

السبع منظمة حكومية دولية تتألف من دول أعضاء ما تزال في مرحلة النزاع أو خارجة منه.

تؤمن تيمور – ليشتي إيماناً راسخاً بأهمية التمسك بالنظام الدولي القائم على القواعد واستخدام الآليات الدولية والحوار والجهود الدبلوماسية من أجل تسوية المنازعات بين الدول بالطرق السلمية. وقد استخدمنا هذه الآلية – التوفيق الإلزامي في إطار اتفاقية الأمم المتحدة لقانون البحار – لاستكمال تعيين حدودنا البحرية مع أستراليا. وإن لتيمور – ليشتي منطقة اقتصادية خالصة أكبر من مساحة أراضيها، وهي تعمل الآن بالتعاون مع جيرانها لمراقبة بحارها والحماية من الإرهاب والجريمة المنظمة والاتجار بالأسلحة عبر حدودها وداخل الإقليم. ونؤمن إيماناً راسخاً بالتعاون الإقليمي من أجل توفير الأمن في منطقتنا والحيلولة دون زعزعة الاستقرار الإقليمي.

في الختام، نتطلع إلى التعاون عن كثب مع الخبراء الآخرين في اللجنة على برنامجنا المشترك للعمل بغية الوفاء بولاية اللجنة.

السيد راي (نيبال) (*تكلم بالإنكليزية*): أود أن أبدأ بتهنئة الرئيس وأعضاء المكتب الآخرين على انتخابهم وأؤكد لهم دعم وفد بلدي وتعاونه الكاملين في سبيل الاضطلاع بمهامهم على نحو فعال.

نؤيد البيان الذي أدلى به ممثل إندونيسيا باسم حركة بلدان عدم الانحياز (انظر A/C.1/74/PV.3).

سنحتفل في العام المقبل بمرور ٧٥ عاما على تأسيس هذه المنظمة العظيمة، الأمم المتحدة، الذي كان أحد الأهداف الرئيسية لتأسيسها إنقاذ الأجيال المقبلة من ويلات الحرب. بيد أن ذلك الهدف لا يزال بعيد المنال، إذ يوجد في العالم اليوم ما يقرب من ١٤ ٠٠٠ وحدة سلاح نووي، ويتجاوز مجموع النفقات العسكرية العالمية السنوية الآن ١,٨ تريليون دولار. ويساور نيبال قلق بالغ بسبب الموارد الشحيحة التي يستمر إهدارها في التسلح بهدف القضاء على إخواننا من البشر وليس لانتشال الشعوب من براثن الفقر والجوع والمرض.

ويساورنا قلق بالغ من الانهيار الذي شهدته مؤخراً معاهدة الأسلحة النووية المتوسطة المدى، وحالة الوهن التي تعاني منها خطة العمل الشاملة المشتركة، والشلل الذي أصاب مؤتمر نزع السلاح وهيئة نزع السلاح التابعة للأمم المتحدة. وما برحت نيبال تؤيد نزع السلاح العام الكامل لجميع أسلحة الدمار الشامل. إن التزامنا الثابت بنزع السلاح والأمن الدوليين نابع من قواعد السلام العالمي المنصوص عليها في دستورنا، بوصفها أساسا لسياسة بلدنا الخارجية.

تشكل الأسلحة النووية خطرا مستمرا يهدد البشرية جمعاء، ولذلك ينبغي ألا يكون لها وجود في العقيدة الأمنية لأي بلد. وتواصل نيبال التأكيد على أن الإزالة التامة للأسلحة النووية هي الضمان الوحيد لعدم استخدامها أو التهديد باستخدامها. فالعالم لن يكون أبدا مكانا أكثر أمنا ما دامت الأسلحة النووية موجودة. ونشدد على أهمية تقديم الدول الحائزة للأسلحة النووية ضمانات أمنية غير مشروطة وغير تمييزية وملزمة قانونا إلى الدول غير الحائزة للأسلحة النووية بعدم استخدامها للأسلحة النووية أو التهديد باستخدامها أيا كانت الظروف. ويجب تسخير التكنولوجيا النووية لغاية رخاء الشعوب وفقا للمادة الرابعة من معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية التي تنص على حق الدول غير القابل للتصرف في الحصول على التكنولوجيا النووية واستخدامها في الأغراض السلمية. وتؤكد نيبال من جديد أهمية مؤتمر نزع السلاح بوصفه الهيئة التفاوضية المتعددة الأطراف الوحيدة المعنية بالمسائل المتصلة بنزع السلاح. ونشدد على ضرورة بدء مفاوضات في مؤتمر نزع السلاح بشأن تدابير فعالة لنزع السلاح النووي وندعو إلى إبرام معاهدة لوقف إنتاج المواد الانشطارية على وجه السرعة.

وتؤيد نيبال إنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية وأسلحة الدمار الشامل الأخرى في الشرق الأوسط يمكن التحقق منها بصورة فعالة. وفي ذلك الصدد، نرحب بعقد مؤتمر رفيع المستوى بشأن هذه المسألة في الشهر المقبل. ونأمل أن يكون لبنة في نجاح مؤتمر الأطراف في معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية لاستعراض المعاهدة وليس حجر عثرة يفضي إلى فشل آخر في عام ٢٠٢٠.

وقد شرعت نيبال في اتخاذ الإجراءات الضرورية على الصعيد المحلي للتصديق على معاهدة حظر الأسلحة النووية، وهي اتفاق تاريخي غرضه القضاء تماما على الأسلحة النووية. ونحث جميع البلدان على التوقيع على المعاهدة والتصديق عليها لضمان بدء نفاذها بدون تأخير. وترحب نيبال بالزخم الذي حققته خطة الأمين العام لنزع السلاح.

ويسرنا الأداء الفعّال لاتفاقية الأسلحة الكيميائية ونؤيد القواعد المناهضة لاستخدام الأسلحة الكيميائية أيا كانت الظروف. ونسلم أيضا بأهمية زيادة تعزيز اتفاقية الأسلحة البيولوجية. وهناك حاجة ماسة إلى آلية عالمية للتحقق وأن تكون غير تمييزية وملزمة قانونا من أجل التصدي لمسألة الخطر الذي تنطوي عليه الأسلحة البيولوجية.

فتسليح المركبات الموجهة عن بعد والذكاء الاصطناعي والروبوتات والفضاء الإلكتروني يشكِّل خطرا جسيما على البشرية. وتؤكد نيبال أهمية استخدام التكنولوجيا الرائدة في الأغراض السلمية لتخليص الشعوب من براثن الفقر والجوع والمرض. وينبغي أن يظل الفضاء الخارجي خاليا من سباقات التسلح وأسلحة الدمار الشامل وأن يُستخدم لما فيه المصلحة العليا للبشرية. وتؤيد نيبال إجراء مفاوضات بشأن معاهدة لحظر شن سباق تسلح في الفضاء الخارجي.

تولت الرئاسة نائبة الرئيس، السيدة مدللي (لبنان).

تشدد نيبال على أن النهجين الإقليمي والعالمي لنزع السلاح يكمِّل كل منهما الآخر. ونعتقد أن الآليات الإقليمية يمكن أن تسهم في تدابير بناء الثقة على الصعيدين الإقليمي ودون الإقليمي، وأن التثقيف في مجال نزع السلاح يساعد على تغيير المواقف الأساسية من جانب الشعوب وجهات تقرير السياسات. ولذلك؛ ينبغي تشجيع المراكز الإقليمية على نشر المعلومات ووضع النماذج التوعوية للفئات العمرية المختلفة من أجل النهوض بمستوى الوعي، فضلا عن تبادل الممارسات الجيدة والدروس المستفادة فيما بينها للاحتذاء بها كلّ في سياقه الجغرافي. وتؤيد نيبال مشاركة النساء والشباب والمجتمع المدني والقطاع الخاص في نشر الوعي وحث حكوماتهم على تكوين رؤية للعالم تدعم التعجيل بنزع السلاح.

وعلى غرار السنوات السابقة، ستقدم نيبال مشروع قرار بشأن مركز الأمم المتحدة الإقليمي للسلام ونزع السلاح في آسيا والمحيط الهادئ إلى اللجنة في دورتها الحالية. ونعول على استمرار تأييد جميع الوفود لاعتماد مشروع القرار بتوافق الآراء. ونطلب إلى جميع الدول الأعضاء الانضمام إلى مقدمي مشروع القرار. وتكرر نيبال النداء الذي وجهه الأمين العام إلى البلدان في المنطقة وخارجها لتقديم تبرعات للمركز من أجل ضمان استدامة أنشطته وعملياته وتمكينه من الوفاء بالولاية التي أسندتها إليه الجمعية العامة.

وفي الختام، ندعو جميع الأطراف إلى اللجوء إلى الحوار والتفاوض وبناء أواصر متينة من الثقة والاطمئنان حتى يمكن إحراز تقدم نحو نزع السلاح وعدم الانتشار. وترى نيبال أن الحوار وحده هو الذي سيساعد على جعل العالم أكثر أمنا وأمانا، وليس التنافس المحموم على تعزيز القوة العسكرية. ولا يزال يحدونا الأمل في أن يسود الضمير الإنساني من أجل ضمان تغليب السلام والتنمية على الحرب والدمار.

السيد غيرتز (ناميبيا) (*تكلم بالإنكليزية*): أود أن أهنئ الرئيس وأعضاء المكتب على انتخابهم لإدارة دفة العمل المهم الذي تضطلع به اللجنة هذا العام، وأن أؤكد لهم أنهم سيجدون من وفد بلدي كل الدعم والتعاون.

إننا نؤمن بأن الركائز الثلاث لمعاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية – الاستخدام السلمي وعدم الانتشار ونزع السلاح النوويين – أدوات أساسية لتعزيز السلم والأمن الدوليين. وينبغي أن يظل نزع السلاح النووي أولوية من أولويات جدول أعمال اللجنة الأولى. ولذا، ندعو مرة أخرى الدول الحائزة للأسلحة النووية ثانية إلى الامتثال الكامل لالتزاماتها القانونية وتعهداتها القاطعة فيما يتعلق بإزالة أسلحتها النووية تماما في إطار من الشفافية وبطريقة لا رجعة فيها ويمكن التحقق منها. ومن الضروري أن تحصل جميع الدول غير الحائزة للأسلحة النووية من الدول الحائزة للأسلحة النووية على ضمانات شاملة وغير مشروطة وغير تمييزية وملزمة قانوناً بعدم استخدام الأسلحة النووية أو التهديد باستخدامها تحت أي ظرف من الظروف. إن تحسين الأسلحة النووية الموجودة أو تحديثها بما في ذلك استحداث أنواع جديدة منها يتعارض مع الهدف المتمثل في نزع السلاح النووي. وتأسف ناميبيا، شأنها شأن العديد من الدول الأخرى الأطراف في معاهدة عدم الانتشار، لعدم توصل المؤتمر الأخير للأطراف في معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية لاستعراض المعاهدة إلى توافق في الآراء بشأن وثيقة ختامية نهائية، على الرغم من الجهود التي بذلتها وفود عديدة. ويحدونا أمل صادق في أن يحقق مؤتمر استعراض المعاهدة لعام ٢٠٢٠ النتائج المرجوة منه.

ولا تزال ناميبيا دولة طرفاً تلتزم بمعاهدة بليندابا التي توفر درعاً واقياً لأفريقيا يحول دون وضع أجهزة متفجرة نووية في القارة ويحظر تجارب هذه الأسلحة المدمرة هناك. وفي هذا الصدد، نؤيد الداعين إلى إنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية وغيرها من أسلحة الدمار الشامل في الشرق الأوسط، ونرحب بالمؤتمر الذي سيعقد هنا في نيويورك في تشرين الثاني/نوفمبر.

وفيما يتعلق بمعاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية، ترى ناميبيا أنه من المهم تحقيق عالمية المعاهدة وهو ما سيؤدي إلى التعجيل ببدء نفاذها. فالمعاهدة أداة تحول دون مواصلة استحداث أسلحة نووية وانتشارها مما يسهم في تحقيق الهدف المتمثل في نزع السلاح النووي. ونرحب أيضا بمعاهدة حظر الأسلحة النووية التي اعتمدت في تموز/يوليه ٢٠١٧. وإننا إذ نأخذ في الحسبان العواقب الإنسانية المترتبة على استخدام الأسلحة النووية، نعتقد أن تنفيذ المعاهدة تنفيذاً كاملاً سيكفل عدم استخدام الأسلحة النووية من خلال ضمان القضاء عليها قضاء مبرماً. ونؤكد مجدداً على مدى أهمية امتثال جميع الدول دوماً لأحكام القانون الدولي الواجبة التطبيق لا سيما أحكام القانون الدولي الإنساني .

تقع المسؤولية الرئيسية عن الأمان النووي على عاتق فرادى الدول، وبالتالي فإن المسؤولية عن توفير الأمن النووي داخل دولة ما تقع بالكامل على عاتق تلك الدولة. وأي معايير أو مبادئ توجيهية أو قواعد متعددة الأطراف في مجال الأمن النووي ينبغي أن تُتبع في إطار الوكالة الدولية للطاقة الذرية. ونرى أن التدابير والمبادرات الرامية إلى تعزيز الأمان والأمن النوويين ينبغي ألا تستخدم كذريعة لإنكار أو تقييد حق البلدان النامية غير القابل للتصرف في استحداث الطاقة النووية للأغراض السلمية وإجراء البحوث بشأنها وإنتاجها واستخدامها. وترفض ناميبيا أي قيود وعراقيل تفرض على تصدير المواد والمعدات والتكنولوجيا النووية إلى البلدان النامية لاستخدامها في الأغراض السلمية بما يتوافق مع أحكام المعاهدات المتعددة الأطراف ذات الصلة، وتدعو إلى رفعها بشكل فوري. وفي هذا الصدد، نشدد على أن ما تقدمه الوكالة الدولية للطاقة الذرية من تعاون ومساعدة تقنيين تلبية لاحتياجات دولها الأعضاء من مواد ومعدات وتكنولوجيا

لاستخدامات الطاقة النووية في الأغراض السلمية ينبغي ألا يخضعا لأي شروط تتعارض مع النظام الأساسي للوكالة.

ومازلنا نشعر بالقلق إزاء الخطر الذي يتهدد البشرية جراء استمرار وجود الأسلحة النووية واحتمال اختبارها أو استخدامها أو التهديد باستخدامها. ولا يزال الوضع في مجال نزع السلاح النووي يكتنفه الجمود لأن الدول الحائزة للأسلحة النووية لم تحرز تقدماً في القضاء على الأسلحة النووية.

وناميبيا، بوصفها نصيراً للمرأة والسلام والأمن، تود أن تكرر كلمات الممثلة السامية لشؤون نزع السلاح التي كلفتنا جميعا بمهمة

> ”الانتباه للأثر الجنساني للأسلحة والتصدي له وتعزيز المشاركة الكاملة والمتساوية للمرأة في مجال نزع السلاح“ (A/C.1/74/PV.3، ص ٧).

وهي كلفتنا أيضاً بتطبيق منظور المساواة بين الجنسين على عمل المرأة وباتخاذ موقف استباقي في تنسيق الصياغة المتصلة بنوع الجنس في جميع مشاريع قرارات اللجنة الأولى هذا العام.

لا يمكن للسلام والأمن الدوليين أن يسيرا بالتوازي مع سباق للتسلح. ولذلك فإن خطة الأمين العام لنزع السلاح بالغة الأهمية لإنقاذ البشرية وحفظ الأرواح وحماية مستقبلنا المشترك. لا يمكننا أن نفضل أحدهما على الآخر لأن الأمر في نهاية المطاف يتعلق بأرواح بشر على المحك. وفي ذلك السياق، دعونا نحدّث التكنولوجيا ليس من أجل الأسلحة وإنما لتحسين ظروف معيشة البشر حسبما يطمح إليه مفهوم ”استخدام الذرّة في الأغراض السلمية“.

أخيرا، نود أن نشدد على أن المفاوضات المتعددة الأطراف لنزع السلاح لن تحقق أي نتائج ملموسة إلا متى استطعنا أن نتحلى بالإرادة السياسية الضرورية لدعم العلمية.

السيدة بارتوليني (سان مارينو) (*تكلمت بالإنكليزية*): أود أن أهنئ الرئيس وأعضاء المكتب على انتخابهم وأتمنى لهم دورة ناجحة.

نشهد كل يوم نزاعات مدمرة ومثيرة للجزع في مختلف أنحاء العالم. ووفقاً للجنة الصليب الأحمر الدولية، يتضرر حالياً ٥٠ مليون شخص جراء النزاعات المسلحة. إننا نعيش في وقت يكتنفه غموض شديد وغير آمن بالمرة، والفوضى فيه على ما يبدو في ازدياد. وقد بلغت عمليات النزوح الجماعي والأزمات الإنسانية مستويات غير مسبوقة. وفي مناطق شتى، يتصاعد العنف والتطرف ولا يزال المدنيون هم من يتحملون العبء الأكبر للنزاعات، وخططنا من أجل عمليات السلام وإعادة الإعمار في خطر. وإزاء هذا السياق الدولي، بات من المهم ضمان توجيه المجتمع الدولي لرسالة قوية. وللأسف، فإن الرسائل التي نبعثها لا تبشر كثيراً بالنجاح. ومما يؤسف له أن خطر استمرار وجود حوالي ١٤ ٠٠٠ قطعة سلاح نووي لا يزال خطراً حقيقياً. وأي استخدام للأسلحة النووية ستكون له تداعيات كارثية على سلامتنا وعلى البيئة وعلى رفاه الأجيال الحالية والمقبلة. وسيؤدي أي تفجير نووي إلى عواقب إنسانية وخيمة يطول أمدها.

وجاء اعتمادنا لمعاهدة حظر الأسلحة النووية بمثابة رسالة واضحة منا إلى العالم مفادها أن أي استخدام لهذه الأسلحة أو التهديد باستخدامها يشكل انتهاكاً للقانون الدولي الإنساني ولقانون البيئة وحقوق الإنسان. ويسرنا أن المعاهدة قد حظيت بما عدده ٧٩ توقيعاً و ٣٢ تصديقاً. وندعو البلدان الأخرى إلى التوقيع على ذلك الصك الهام والتصديق عليه.

نحن نتطلع إلى مؤتمر الأطراف في معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية لاستعراض المعاهدة عام ٢٠٢٠. فمعاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية لا تزال أساس نظام نزع السلاح النووي. ونأمل أن نتمكن بالعمل معاً بحسن نية من تعزيز دورها

وتحقيق نتائج ناجحة في العام المقبل. وللأسف، نعلم أن مبالغ ضخمة تُستثمر في تحديث الترسانات النووية. ومن الواضح أنه يجري الآن سباق تسلح نووي نوعي. وهذه الأنشطة تتعارض بشكل مباشر مع تنفيذ الالتزامات القائمة بموجب معاهدة عدم الانتشار ولا تتماشى مع هدفنا النهائي المتمثل في بلوغ عالم خالٍ من الأسلحة النووية. ويساورنا القلق أيضا إزاء انهيار نظام معاهدة الأسلحة النووية المتوسطة المدى وإزاء مستقبل خطة العمل الشاملة المشتركة. وتنضم سان مارينو إلى البلدان الأخرى في السعي نحو تحقيق سلام دائم في شبه الجزيرة الكورية، وترى أن السلام الدائم لا يمكن أن يتحقق إلا من خلال عملية دبلوماسية.

وتؤكد جمهورية سان مارينو من جديد رفضها لجميع أسلحة الدمار الشامل. ويساورنا قلق عميق إزاء استخدام الأسلحة الكيميائية وانتهاك القوانين ذات الصلة. وندين بشدة أي استخدام للأسلحة الكيميائية من جانب أي طرف، ونعتقد أنه ينبغي لنا دائماً ضمان المساءلة عن هذه الأعمال.

ويتعين علينا أيضا النظر في مسألة استخدام الطائرات المسلحة بدون طيار والأسلحة الفتاكة ذاتية التشغيل، وهما مجالان ينبغي مناقشة معايير دولية بشأنهما ووضعها. فثمة شكوك عميقة من الناحيتين الأخلاقية والقانونية يجب معالجتها. وترى سان مارينو أن التحكم البشري المجدي ضروري في القرارات المتعلقة بالحياة والموت.

إن انتقال النزاع إلى المناطق الحضرية لا يزال أثره مدمراً على المدنيين. واستخدام الأسلحة المتفجرة في المناطق المأهولة بالسكان يلحق ضرراً بالغاً ومستمراً بسكانها. فعشرات الآلاف من النساء والرجال والأطفال يُقتلون أو يُصابون كل عام جراء استخدام الأسلحة المتفجرة في المناطق التي يعيشون ويعملون فيها. ويعاني الضحايا والناجون لأمد طويل من إعاقات وصدمات نفسية واستبعاد اجتماعي. وعلاوة على ذلك، فإن استخدام هذه الأسلحة في المناطق المأهولة بالسكان يدمر البنى التحتية الحيوية والخدمات الأساسية، وهو ما يحرم المدنيين من الحصول على السلع الأساسية. وبالإضافة إلى ذلك، يضطر الكثيرون إلى الفرار من ديارهم، وقد يتعذر وصول المساعدات الإنسانية إلى المناطق المتضررة. ولذلك تدعو جمهورية سان مارينو جميع الأطراف إلى الامتناع عن استخدام الأسلحة المتفجرة في المناطق المأهولة بالسكان والامتثال للقانون الدولي الإنساني. ونؤيد تأييداً تاماً اعتماد إعلان سياسي دولي في هذا الصدد.

ويساور جمهورية سان مارينو قلق بالغ إزاء انتشار الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة بلا ضوابط في مجتمعاتنا. فالاتجار غير المشروع بهذه الأسلحة يشكل خطراً على الأمن والاستقرار، ويقوض القانون الدولي الإنساني والقانون الدولي لحقوق الإنسان. كما أنه يشجع الجريمة والإرهاب والاتجار بالبشر وتجارة المخدرات. وهو يمهد السبيل أمام أعمال الإيذاء والانتهاك، من قبيل التعذيب والاغتصاب وتجنيد الأطفال قسراً للقتال. كما أنه يؤجج النزاعات ويهيئ لاندلا ع العنف في المستقبل ويقوض المصالحة والتنمية. وعلاوة على ذلك، عادة ما تتضرر الفئات الضعيفة مثل النساء والأطفال أكثر من غيرهم جراء تكديس هذه الأسلحة والذخائر بدون رقابة. ولا يزال تنفيذ معاهدة تجارة الأسلحة وبرنامج العمل المتعلق بمنع الاتجار غير المشروع بالأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة من جميع جوانبه ومكافحته والقضاء عليه أمراً أساسياً من أجل مجابهة التداعيات المدمرة لهذه الأسلحة على البشرية.

ويساور سان مارينو القلق أيضا إزاء إساءة استخدام الفضاء الإلكتروني. فهي أحد الأخطار التي تحيق بالأمن الدولي وأسرعها تنامياً. وبالتالي فمن المهم تشجيع تحلي الدول بالسلوك المسؤول في الفضاء الإلكتروني لكي يتم احترام حقوق الإنسان وسيادة القانون وإعمالهما. وأخيرا، ينبغي ألا يصير الفضاء الخارجي أبداً ساحة حرب. إذ يتعين أن نحافظ عليه باعتباره مجالاً سلمياً لما فيه مصلحة الجميع. ولذلك سنعمل على النهوض بالمناقشات والتعاون بشأن اتخاذ مزيد من تدابير الشفافية وبناء الثقة.

نحن نعيش في عالم غاية في التعقيد والترابط بحيث لا يمكن مواجهة تحدياته وأزماته إلا من خلال تعددية الأطراف الفعالة. ويجب أن نعمل معاً لمواجهة التحديات العالمية وإعادة بناء الثقة وإجراء حوار موضوعي من أجل تحقيق النتائج التي يتوقعها العالم منا. وينبغي أيضاً أن نحول دون تداعي نظامنا المتعدد الأطراف القائم على القواعد. نحن قادرون على إحراز التقدم في خطة نزع السلاح وعلى بناء عالم أكثر أمناً ومجتمع أكثر سلماً للجميع. وعلينا ألا نفوت هذه الفرصة.

الرئيسة بالنيابة (*تكلمت بالإنكليزية*): قبل أن أعطي الكلمة للوفود التي طلبت ممارسة حق الرد، وبناء على المقرر الذي اتخذته اللجنة اليوم، أعطي الكلمة الآن لممثل وكالة حظر الأسلحة النووية في أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي.

السيد سابور (وكالة حظر الأسلحة النووية في أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي) (*تكلم بالإسبانية*): بصفتي رئيس مجلس وكالة حظر الأسلحة النووية في أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي، أود أن أهنئ رئيس اللجنة الأولى تهنئة حارة. ويسرني أن أعمل تحت قيادة مثل هذا الدبلوماسي المرموق من أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي. ويمكنه أن يعول على دعم الوكالة الكامل له. وأود أيضا أن أنقل إليه تحيات الأمين العام للوكالة، السفير لويس فيليبي دي ماسيدو سواريس، وكذلك لأعضاء المكتب والأمانة.

والآن بعد أن استمعنا إلى بيانات أدلى بها ممثلو الدول الأعضاء ووصلنا إلى نهاية المناقشة العامة، حان دور ممثلي المنظمات الحكومية الدولية، التي لا يوجد سوى عدد قليل منها في اللجنة الأولى. والواقع أن عدداً قليلاً من المنظمات الحكومية الدولية يتناول المسائل التي تناقشها اللجنة. وربما تكون وكالة حظر الأسلحة النووية في أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي هي الوحيدة التي تُعنى حصراً بالمسائل المتصلة بنزع السلاح النووي وعدم الانتشار.

ومن المتوقع أن تعتمد الجمعية العامة – كدأبها كل ثلاث سنوات – مشروع قرار خلال هذه الدورة في إطار البند ٩٢ من جدول الأعمال بشأن معاهدة تلاتيلولكو. وسيصاغ مشروع القرار أولاً في مقر الوكالة، ويقع على عاتق المكسيك – بوصفها الدولة الوديعة – إجراء مشاورات ينبغي أن تفضي إلى اعتماد مشروع القرار دون تصويت كما حدث في مناسبات سابقة.

وفي ٢٦ أيلول/سبتمبر، أصدرت الدول الأعضاء في وكالة حظر الأسلحة النووية في أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي إعلاناً بمناسبة اليوم الدولي للإزالة الكاملة للأسلحة النووية، كعهدها منذ أن أنشأتها الجمعية العامة في عام ٢٠١٣. وهو إعلان شامل ويتناول الجوانب الرئيسية لمشكلة الأسلحة النووية. ومن الأمثلة الأخرى على عملنا هذا العام ورقة الموقف المقدمة إلى الدورة الثالثة للجنة التحضيرية لمؤتمر الأطراف في معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية لاستعراض المعاهدة عام ٢٠٢٠. إن معاهدة تلاتيلولكو مقدمة لمعاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية، وهو ما يفسر حرص أعضاء الوكالة على الحفاظ على هذه المعاهدة والنهوض بها من خلال عقد مؤتمر استعراض ناجح في عام ٢٠٢٠. وتصدر جميع وثائق وكالة حظر الأسلحة النووية في أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي بصياغة يُتوصل إليها بالتفاوض وتجسد توافقاً في الآراء في المنطقة.

وفي العام الماضي، قدمت الوكالة – من خلال منسقنا في نيويورك – مشروع قرار يدعو إلى عقد المؤتمر الرابع للدول الأطراف في المعاهدات المنشئة لمناطق خالية من الأسلحة النووية والدول الموقعة عليها، وهو حدث آخر مهم سيعقد في العام المقبل. وتأخذ وكالة حظر الأسلحة النووية في أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي على عاتقها مسؤولية نجاح هذا الحدث المهم الذي تنسقه منغوليا. وفي هذا الصدد، وضعت الوكالة عدداً من الاقتراحات لتحسين الاتصال والتعاون بين المناطق الخالية من الأسلحة النووية تشمل ما يلي: أولاً، كفالة مزيد من التعاون

مع مكتب الأمم المتحدة لشؤون نزع السلاح؛ ثانياً، إصدار دراسة جديدة وشاملة عن موضوع المناطق الخالية من الأسلحة النووية؛ ثالثاً، اعتماد قرار سنوي مشترك في الجمعية العامة بشأن جميع المناطق الخالية من الأسلحة النووية؛ رابعاً، إنشاء جهات تنسيق أو فريق استشاري لتبادل المعلومات بانتظام.

وأخيراً، من بين أنشطتنا العديدة الأخرى، أود أن أسلط الضوء على جهودنا الملموسة والفعالة في مجال التثقيف بشأن المسائل المتعلقة بنزع السلاح وعدم الانتشار. ففي العامين الماضيين، نظمت الوكالة أربع دورات دراسية عن نزع السلاح وعدم الانتشار النوويين عُقدت في أوروغواي وبوليفيا وغواتيمالا ونيكاراغوا. وقد يبدو ذلك إنجازاً محدوداً غير أنه كان من المهم للغاية أن يتلقى نحو ١٥٠ مسؤولاً حكومياً في تلك البلدان معلومات مستفيضة وتدريباً شاملاً بشأن هذا الموضوع. ونشير هنا إلى برنامجنا للتدريب الداخلي الذي هو أيضاً جزء من برنامجنا التعليمي.

الرئيسة بالنيابة (*تكلمت بالإنكليزية*): طلبت عدة وفود الكلمة ممارسة لحق الرد. وأود أن أذكّر الأعضاء بأن البيانات التي يتم الإدلاء بها ممارسة لحق الرد تحددت مدتها بعشر دقائق للبيان الأول وخمس دقائق للبيان الثاني، وينبغي للوفود الإدلاء بها من مقاعدها.

السيد أكبر الدين (الهند) (*تكلم بالإنكليزية*): آخذ الكلمة لممارسة حقنا في الرد على البيان الذي أدلى به ممثل باكستان في وقت سابق من بعد ظهر اليوم. وقد سعت إلى تكرار افتراءات لا أساس لها من الصحة وإحياء بعض الأفكار والمقترحات القديمة التي فقدت مصداقيتها. وموقفنا من تلك المسائل معروف جيداً ولا يحتاج إلى تكرار. ولا تقتصر الشواغل الأمنية للهند على منطقة واحدة. ولذا، فإننا نتناول دائما تلك المسائل في سياق عالمي. كما وجهت ممثلة باكستان عدداً من الاتهامات التي لا دليل عليها ولا أساس لها إلى الهند، بما في ذلك بخصوص إقليم جامو وكشمير الاتحادي – وهي لا تستحق حتى مجرد الرد عليها لأنها تتعلق بالشؤون الداخلية للهند.

إن الهند دولة مسؤولة تتقيد تقيداً صارماً بالالتزامات المنوطة بها بموجب المعاهدات الدولية وهي ليست بحاجة إلى دروس من بلد لا مصداقية له. ولدى اللجنة الأولى جدول أعمال واسع النطاق يتناول قضايا عالمية متصلة بنزع السلاح والأمن الدولي. ونأمل أن تمتنع باكستان عن إساءة استخدام هذا المنتدى وتبديد وقتنا بطرح مسائل خارج نطاقه. وبما أنني قد قلت ما كنت أريد قوله، فإنني لن آخذ الكلمة مرة أخرى لاستهلاك مزيد من الوقت بشأن هذه المسألة احتراماً للجنة وعملها.

السيد وود (الولايات المتحدة الأمريكية) (*تكلم بالإنكليزية*): آخذ الكلمة للرد على التعليقات التي أدلى بها في وقت سابق ممثل إيران. في ضوء تاريخ إيران الطويل الحافل بارتكاب وتمويل عمليات الإرهاب واحتجاز الرهائن، فضلا عن أنشطتها النووية السرية، فإنها ليست في وضع يسمح لها بإلقاء المواعظ على أحد بشأن السلام أو نزع السلاح أو تعددية الأطراف أو أي شيء آخر.

وفيما يخص تعليقاته على خطة العمل الشاملة المشتركة، نشير إلى أن الخطة أُتفق عليها أملاً في أن تؤدي إلى تحسين سلوك إيران في مجالات أخرى غير المسألة النووية. ولكن من الواضح أن ذلك لم يحدث. وبدلاً من ذلك، زاد سلوك إيران عدوانية تحت ستار الاتفاق مما يهدد الولايات المتحدة ومصالحها. وسلوك إيران المزعزع للاستقرار على الصعيد الإقليمي واستمرارها في استحداث ونشر القذائف التسيارية ودعمها للمقاتلين وللوكلاء وسجلها المشين في حقوق الإنسان، هي أمور لا تزال جميعها شواغلّ ملحة لم تعالجها خطة العمل الشاملة المشتركة.

ولا يزال هدف الولايات المتحدة يتمثل في الاستفادة من ممارسة أقصى قدر من الضغط على إيران بغية التوصل إلى اتفاق جديد يعالج على نحو شامل الطائفة الواسعة من

التهديدات التي تشكلها إيران، بما في ذلك أنشطتها الإقليمية المزعزعة للاستقرار واستحداثها لقذائف تسيارية ونشرها، فضلاً عن برنامجها النووي. ولتحقيق هذا الهدف، يجب أن تكون إيران مستعدة للعمل مثل أي بلد طبيعي وتغيير سلوكها الخبيث واتخاذ خطوات دائمة تثبت أن برنامجها النووي سيظل سلمياً حصراً إلى الأبد. وللأسف، بينما يقول الرئيس ترامب إننا منفتحون على الدبلوماسية مع إيران، فإن إيران تواصل الرد على جهودنا الدبلوماسية بالعنف. وهجوم إيران الأخير على منشآت نفطية في المملكة العربية السعودية غير مقبول وغير مسبوق وهو يؤكد الخطر المستمر الذي تشكله إيران على السلام والأمن الدوليين.

وينبغي أن يتكاتف المجتمع الدولي لمواجهة سلوك إيران العدواني والمتهور والخطير. وبالإضافة إلى ذلك، أوضحنا أن الإجراءات المستمرة التي تتخذها إيران لتوسيع نطاق برنامجها لتخصيب اليورانيوم غير مقبولة. ولن تحقق إيران شيئا، إذا ما اتخذت خطوات أخرى تزيد المخاوف الدولية بشأن برنامجها النووي، سوى زيادة عزلتها السياسية والاقتصادية. ويجب على المجتمع الدولي أن يظل متحداً بشأن تلك المسائل وأن يحاسب النظام الإيراني على أفعاله. وسنواصل ممارسة أقصى قدر من الضغط على النظام الإيراني إلى أن يتوقف عن أنشطته المزعزعة للاستقرار ويتفاوض على اتفاق شامل.

ونظراً لأن إيران لها تاريخ طويل من السوابق في عدم الامتثال وفي السعي على نحو غير مشروع للحصول على الأسلحة النووية، يظل التحقق والرصد الدقيقين من قبل الوكالة الدولية للطاقة الذرية أمرا ضروريا. ومما يبعث على القلق البالغ البيان الذي أدلى به مؤخراً المدير العام بالنيابة للوكالة الدولية والذي أشار فيه إلى أن تعاون إيران غير كاف فيما يتعلق باكتمال إعلاناتها المتعلقة بالضمانات وإلى أن ”عنصر الوقت جوهريٌ“ في تعاونها.

السيد حلاق (الجمهورية العربية السورية): بخصوص الادعاءات الكاذبة التي أدلى بها ممثل نظام بني سعود يوم أمس (انظر A/C.1/74/PV.7)، سأقول له مرة أخرى، يقول المثل العربي: إذا ابتليتم بالمعاصي فاستتروا. وأقول له من جديد لقد خطفتم رئيس وزراء دولة واعتقلتم ثلاثة أرباع النظام السعودي وقتلتم عميلاً سابقاً لكم في تركيا. وتقوم الإدارة الأمريكية باستنزاف موارد المملكة. لقد مولتم الإرهاب في أفغانستان والعراق وسورية وزودتم الجماعات الإرهابية المسلحة في سورية بالمواد الكيميائية السامة لاستخدامها ضد المدنيين والعسكريين. وتشنون حربا دموية في اليمن وتسببتم في انتشار الإرهاب في العالم.

إن نظام بني سعود، راعي الإرهاب التكفيري في العالم، هو من زود تنظيم داعش وجبهة النصرة الإرهابيين والتنظيمات الأخرى المرتبطة بهما بمواد كيميائية سامة وساهم في نقل هذه المواد السامة وبدعم مباشر من منظمة بندر بن سلطان السعودية وبالتعاون مع الاستخبارات التركية إلى داخل الأراضي السورية. ويستمر هذا النظام في تزويد التنظيمات الإرهابية المتواجدة على الأراضي السورية بالسلاح والعتاد والذخائر والمواد الكيميائية السامة. ولعل الزملاء باستطاعتهم الاطلاع على ما تم نشره في بعض وسائل الإعلام في نيسان/أبريل ٢٠١٨ حول الكشف عن أجهزة تُستخدم في تصنيع وخلط المواد الكيميائية السامة ذات منشأ سعودي. هذه الأجهزة كانت في أحد مقرات الجماعات الإرهابية المسلحة في دوما والتي كانت تُستخدم لتصنيع الأسلحة الكيميائية هناك من قبل الإرهابيين. إن ما يقوم به النظام السعودي هو دعم تنظيمات إرهابية، وبالأخص تلك المدرجة على قوائم مجلس الأمن في تحد وانتهاك واضح لقرارات الشرعية الدولية.

إن النظام التركي متورط في كافة الأحداث المتعلقة باستخدام مواد كيميائية سامة في بلدي. وهو من يقوم بتسهيل نقل هذه المواد، ومن ثم إصدار الأوامر، بالتعاون مع بعض الأنظمة الأخرى، للجماعات الإرهابية المسلحة باستخدام تلك المواد، ومن ثم تصوير وفبركة أفلام بهدف استخدامها

ضد حكومة بلدي. ونقول للنظام التركي بأن الشعب السوري لن ينسى تلك الجرائم وسنلاحقهم وسنحاسبهم. إن بيان ممثل النظام التركي، كما هي عادتهم، مليء بالمغالطات والنفاق. إن النظام التركي ينتهك كافة التزاماته الدولية وخصوصاً في مجال نزع السلاح وعدم الانتشار ومكافحة الإرهاب، حيث ينتهك هذا النظام معاهدة الأسلحة الكيميائية وقرار مجلس الأمن ١٥٤٠ (٢٠٠٤)، وذلك من خلال تزويده لتنظيمي داعش وجبهة النصرة الإرهابيين والتنظيمات الإرهابية الأخرى المرتبطة بهما بالمواد الكيميائية السامة. كما يسمح هذا النظام لتنظيمات إرهابية بإجراء التجارب بالمواد الكيميائية على أراضيه، وبالأخص في مدينة غازي عنتاب.

كما يقوم هذا النظام بنقل الإرهابيين الأجانب إلى سورية ويزودهم بالسلاح والعتاد والذخيرة والاستخبارات. ونجدد مرة أخرى طلبنا بأن تقوم منظمة حظر الأسلحة الكيميائية ومجلس الأمن بالكشف عن نتائج التحقيقات التي كنا قد طلبنا إجراءها بخصوص موضوع السارين الذي ضُبط في الأراضي التركية بحوزة ١٢ إرهابياً. لقد توجهنا بهذا السؤال في السابق وسأكرره مرة أخرى إلى ممثل النظام التركي أمام الجميع هنا. لماذا يرفض نظامه حتى الآن تزويد المجتمع الدولي ومنظمة حظر الأسلحة الكيميائية بالمعلومات عن غاز السارين الذي تم ضبطه داخل تركيا؟ وماذا حدث لتلك المادة؟ ولماذا أطق النظام التركي سراح الإرهابين الإثني عشر الذين ألقي القبض عليهم متلبسين وبحوزتهم هذه المادة؟ إننا نطالب ممثل النظام التركي بأن يكذب هذه الوقائع بتقديم الحقائق حول التحقيقات التي أوقفها النظام التركي وطرد على إثرها ١٨ شخصاً من قضاة ومدعين عامين. كما طرد عناصر من الشرطة التي كشفت عن عمليات تهريب ونقل للأسلحة من الداخل التركي إلى بلدي عبر استخدام المعابر المخصصة بموجب القرار ٢١٦٥ (٢٠١٤) لنقل المساعدات الإنسانية عبر الحدود. إن تقارير اللجان الفرعية لمجلس الأمن مليئة بالوقائع التي تفضح نفاق السياسات التركية ورعايتها للإرهابيين الضالعين في استخدام السلاح الكيميائي داخل سورية انطلاقاً من الداخل التركي.

إن الجمهورية العربية السورية مستمرة في مواجهة التنظيمات الإرهابية والقوات المعتدية على سيادتها واستقلالها. ونؤكد على أن حماية الشعب السوري هي مهمة الدولة السورية والجيش العربي السوري فقط، وأن السلوك العدواني للنظام التركي يظهر بجلاء الأطماع التوسعية في الأراضي السورية، وهذا السلوك لا يمكن تبريره تحت أي ذريعة. ويهدد هذا العدوان الذي تشنه تركيا على بلادي الآن الأمن والسلم الإقليميين والدوليين. وينتهك قرارات الشرعية الدولية لا سيما قرارات مجلس الأمن والتي أكدت على ضرورة احترام وحرمة وسيادة وسلامة وحدة أراضي الجمهورية العربية السورية. إن سورية مصممة على التصدي للعدوان التركي بكافة الوسائل المشروعة.

السيد جادون (باكستان) (*تكلم بالإنكليزية*): طلبت الكلمة لممارسة حقنا في الرد على التعليقات التي أدلى بها للتو ممثل الهند.

إن العالم شاهد على ما تقوم به الهند في الآونة الأخيرة من إجراءات غير مشروعة ومن انتهاكات جسيمة ومنهجية لحقوق الإنسان في إقليم جامو وكشمير الذي تحتله بغية زيادة توطيد احتلالها غير المشروع له. وهذه الأعمال انتهاك واضح لمختلف قرارات مجلس الأمن ولا سيما فيما يتعلق بحق الكشميريين في تقرير المصير. وأود أن أؤكد حقيقة واحدة هنا؛ إن إقليم جامو وكشمير ليس جزءاً لا يتجزأ من الهند ولا هو شأن من شؤونها الداخلية. وكما تنص قرارات مجلس الأمن ذات الصلة، فهو إقليم معترف دولياً بأنه إقليم متنازع عليه. وتحظر تلك القرارات صراحة الإجراءات الانفرادية وتنص على وجوب حل النزاع بصورة نهائية عن طريق استفتاء تشرف عليه الأمم المتحدة.

كما أن الإجراءات الانفرادية التي تتخذها الهند انتهاك لما قطعته من تعهدات رسمية للمجتمع الدولي وشعب إقليم جامو وكشمير المحتل وباكستان. وإننا نثير هذه المسألة في اللجنة لما لها من تداعيات خطيرة على السلام والأمن والاستقرار على الصعيدين الإقليمي والدولي، لا سيما وأن القمع في كشمير التي تحتلها الهند يقترن بقتال مستمر وقصف لمناطق مأهولة بالمدنيين في أزاد جامو وكشمير عبر خط المراقبة. ولذلك؛ من المهم حث الهند على التصرف بمسؤولية وعلى العمل على صون السلام والأمن في جنوب آسيا بدلا من تعريضهما للخطر.

ولم يتطرق ممثل الهند إلى ما قدمه وفد بلدي من حقائق عديدة لا يمكن إنكارها فيما يتعلق بتكديس الهند للأسلحة على نطاق واسع ومزعزع للاستقرار وسياساتها العسكرية العدوانية. وادعاء الهند بأن أهدافها الأمنية لا تقتصر على منطقة جغرافية بعينها يتناقض مع قيامها بتسخير معظم قدرتها الهجومية ضد باكستان. ومن المؤسف أن الهند تواصل إنكار الشواغل المشروعة إزاء أعمالها غير المشروعة في أزاد جامو وكشمير وصرف الأنظار عن هذه الشواغل.

السيد بلوجي (جمهورية إيران الإسلامية) (*تكلم بالإنكليزية*): أود أن أمارس حقي في الرد على الاتهامات والتعليقات السخيفة التي أدلى بها ممثل الولايات المتحدة والتي لا أساس لها من الصحة كافة. بيد أنه ليس من المستغرب أن نسمع هذه التعليقات من ممثل الولايات المتحدة، فسلوكه في اللجنة الأولى سلوك عدواني يهدف إلى تقويض جهود اللجنة. وأود، على سبيل المثال، أن أتناول التعليقات التي أدلى بها ممثل الولايات المتحدة بشأن تعاوننا مع الوكالة الدولية للطاقة الذرية. لقد أوضحت الوكالة الدولية للطاقة الذرية موقفها بشأن تعاون إيران، والذي ينبغي أن يكون كافياً بالنسبة لأعضاء اللجنة؛ لأنهم جميعا يقدرون ما تقوله الوكالة. ومع ذلك، تسعى الولايات المتحدة إلى تدمير مصداقية الوكالة الدولية للطاقة الذرية وتقويضها وإضعافها، وهو ما يتسق مع دأبها على تحدي المؤسسات الدولية وتعددية الأطراف.

إن الولايات المتحدة الأمريكية ترفض عن عمد الوفاء بالالتزامات المترتبة عليها بموجب العديد من الصكوك الدولية في مجال نزع السلاح، من قبيل معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية، واتفاقية الأسلحة الكيميائية، واتفاقية الأسلحة البيولوجية. وهي البلد الوحيد في تاريخ العالم الذي استخدم القنابل النووية مرتين. والواقع أن إيران تخضع الآن لأقوى نظام للتحقق النووي في العالم، وهي تنفذ التزاماتها المتصلة بالمجال النووي بمقتضى خطة العمل الشاملة المشتركة. ولذلك، فإن كل ما قد تسمعه اللجنة من ممثل الولايات المتحدة عن خطة العمل الشاملة المشتركة وعن أنشطة إيران النووية ما هو إلا محض تبرير ذاتي وأكاذيب.

وسنترك الحكم للدبلوماسيين في اللجنة الذين أصدروا حكمهم بالفعل؛ إذ أعربوا عن بالغ أسفهم إزاء انسحاب الولايات المتحدة من خطة العمل الشاملة المشتركة وبشأن الجزاءات المفروضة على إيران. وهناك ما يدعوهم إلى الأسف: فالولايات المتحدة مخطئة والغالبية العظمى من المجتمع الدولي تشجب ذلك الخطأ. وتقف جمهورية إيران الإسلامية في طليعة الكفاح ضد الإرهاب جنباً إلى جنب مع أصدقائها في سورية والعراق. إننا نقمع تنظيم داعش ونفقد الكثير من الأرواح في مكافحة الإرهاب. والولايات المتحدة هي التي تزعزع الأمن والاستقرار الإقليميين في الشرق الأوسط بتزويد بلدان المنطقة بكميات هائلة من الأسلحة ودعم الجماعات الإرهابية هناك.

السيد ياقوت (تركيا) (*تكلم بالإنكليزية*): آخذ الكلمة للرد على الادعاءات التي لا أساس لها من الصحة التي أدلى بها ممثل النظام السوري.

إن ادعاءاته الوهمية ليست سوى محاولة عقيمة لتشويه واقع الفظائع التي ارتكبها نظامه والتي تعدُّ بمثابة جرائم حرب وجرائم ضد الإنسانية. وقد أكدت آلية التحقيق المشتركة بين منظمة

حظر الأسلحة الكيميائية والأمم المتحدة أربع مرات أن النظام استخدم الأسلحة الكيميائية ضد أبناء شعبه. وأشار الممثل إلى غاز السارين. وربما سورية هي المكان الذي ينبغي له أن يبحث فيه عن غاز السارين بما أن نظامه استخدمه ضد أبناء شعبه. وتفيد منظمة حظر الأسلحة الكيميائية أيضا بأنه لا تزال هناك ثغرات وأوجه عدم اتساق وأوجه تباين في إعلان النظام بشأن برنامجه للأسلحة الكيميائية ومخزوناته من هذه الأسلحة.

ولئن كان لدى ممثل النظام قصص كثيرة يرويها، فهذه هي الحقائق. ومرة أخرى، رأينا هذا العام أن كل من يتحدث عن واقع الحالة في سورية ينعته النظام بأنه مورد للمواد الكيميائية أو مدرب للإرهابيين وما إلى هذا؛ وذلك من أجل صرف الانتباه عما يقع في الميدان. لقد فقد النظام شرعيته منذ وقت طويل وله سجل موثق جيداً ومتزايد من حالات استخدام الأسلحة الكيميائية، الأمر الذي يتعارض مع التزاماته بموجب الاتفاقات والاتفاقيات الدولية التي هو طرف فيها. وهو السبب الأساسي لجميع المشاكل الناجمة عن النزاع السوري وسوف يُحاسب على جرائمه.

وأخيرا، أود أن أقول كلمة عن عملية نبع السلام، التي أطلقتها تركيا في الأسبوع الماضي. تسعى العملية إلى ضمان أمننا القومي بالتخلص من التهديد الذي تشكله منظمة إرهابية انفصالية على طول مناطقنا الحدودية. وهي تتسق مع حقنا في الدفاع عن النفس حسبما تنص المادة ٥١ من ميثاق الأمم المتحدة وقرارات مجلس الأمن بشأن مكافحة الإرهاب.

السيد وود (الولايات المتحدة الأمريكية) (*تكلم بالإنكليزية*): أعتذر عن أخذ الكلمة مرة أخرى ولكن يجب أن أرد على ملاحظات ممثل إيران. لقد رماني بافتراءات. أظن أن احتجاز رهائن أمريكيين في سفارة الولايات المتحدة عام ١٩٧٩ كان اختلاقاً. وأخال أن احتجاز إيران للرهائن من الأمريكيين وغيرهم من المواطنين في جميع أنحاء العالم أيضاً اختلاق. وأحسب أن احتجاز أطقم ناقلات النفط في منطقة الخليج افتراء. إيران بلد يقدم الدعم والأسلحة والأموال للإرهابيين في جميع أنحاء العالم – ليس في الشرق الأوسط فحسب وإنما في جميع أرجاء المعمورة. ويفقد العديد من الدول الممثلة هنا في اللجنة رعاياه بسبب أعمال إرهابية إما يرتكبها أو يمولها النظام في طهران. وهي تدعم حزب الله وحماس والمتمردين الحوثيين بالأسلحة والأموال والقذائف التسيارية. ولا يجوز لها بأي حال من الأحوال اتهام أحد بأي شيء. إنه تصرف غير مسؤول. إن سلوكها الخبيث يقوض السلام والأمن في جميع أنحاء العالم ونحن باعتبارنا المجتمع الدولي علينا محاسبتها.

السيد بلوجي (جمهورية إيران الإسلامية) (*تكلم بالإنكليزية*): إذا كانت رغبة ممثل الولايات المتحدة استحضار التاريخ، فيا مرحباً، لأننا يمكن أن نذكره بأن الولايات المتحدة رعَت في عام ١٩٥٣ انقلاباً ضد الحكومة الشرعية لإيران. كما أن حكومة الولايات المتحدة هي التي أسقطت طائرة مدنية إيرانية في الثمانينات. وقد رعَت الولايات المتحدة عمليات غزو اجتاحت عدداً من البلدان ولقى العديد من مواطني الدول الممثلة هنا حتفهم بسبب ما قامت به الولايات المتحدة من عمليات قصف أو دعمها للإرهابيين. الواقع أن المسؤولين في الولايات المتحدة أنفسهم أقروا بأن الولايات المتحدة أيدت إنشاء جماعات إرهابية شتى. ولذلك، فإننا لا نندهش إذا ما سعت الآن إلى اتهام إيران. ما فتئت إيران ضحية للإرهاب ولعميات غزو برعاية الولايات المتحدة. ونحن نرفض تعليقات ممثل الولايات المتحدة وادعاءاته لأنها لا أساس لها من الصحة، ونحث وفد الولايات المتحدة على تدبر حقائق التاريخ والامتناع عن كيل اتهامات إلى دول أخرى.

السيد حلاق (الجمهورية العربية السورية): مرة أخرى يحاول ممثل النظام التركي تشتيت الانتباه عن ما يقوم به النظام التركي من خلال دعمه المباشر للتنظيمات الإرهابية وتزويدها بالمواد

الكيميائية والسماح بتدريب إرهابيين على أراضيه على استخدام المواد الكيميائية السامة، إضافة إلى التنسيق الكامل لهم مع تلك العناصر الإرهابية لتصوير وفبركة أحداث بالهجوم الكيميائي بهدف بثها لكي يتم اتهام حكومة بلدي بهذا الموضوع.

ويعلم الجميع التعاون الوثيق بين النظام التركي وتنظيمي داعش وجبهة النصرة في كافة المجالات. فالجميع يعلم بأن النفط الذي كان يسرقه تنظيم داعش الإرهابي من الأراضي السورية والعراقية كان يتم تسويقه وبيعه عبر الأراضي التركية وتحت الإشراف الكامل للنظام التركي. وإضافة إلى ذلك، حصل النظام التركي على حصة كبيرة من تلك العائدات التي كان يسوقها تنظيم داعش الإرهابي. وهذا أحد أوجه التعاون الذي كان قائما بين النظام التركي وتنظيم داعش الإرهابي.

تنتهك تركيا، كما أشرت في السابق، كافة التزاماتها في مجال نزع السلاح وتجاه الاتفاقيات التي هي طرف فيها وبالأخص تلك المتعلقة بأسلحة الدمار الشامل وفي مقدمتها معاهدة عدم الانتشار؛ حيث تحتضن على أراضيها أسلحة نووية في مخالفة وانتهاك لبنود معاهدة عدم الانتشار. لقد أعلن رئيس النظام التركي منذ فترة وجيزة رغبة ونية بلده في الحصول على السلاح النووي، وهذا الطرح لربما يستدعي أن يقوم من وضع تلك الأسلحة النووية على الأراضي التركية بإعلام الجميع بشأن سلامة تلك الأسلحة وبقائها تحت سيطرته المباشرة، أم أن النظام التركي سيحاول الاحتفاظ بتلك الأسلحة النووية ويعلن نفسه دولة نووية.

لقد استخدم النظام التركي أراضيه لكي تكون نقطة تجمع للإرهابيين من كافة أنحاء العالم ويسر نقلهم إلى الداخل السوري وكذلك يسر نقل العتاد والسلاح لهم. لم يجب حتى الآن ممثل النظام التركي: ماذا فعل نظامه بالسارين الذين هم من أعلن عن ضبطه في الأراضي التركية بحوزة ١٢ إرهابياً. تحدث ممثل النظام التركي عن العدوان الذي يقوم به بلده ضد أراضي الجمهورية العربية السورية وأشار إلى مواد من الميثاق. وهل يعني ذلك بأن كافة الدول الآن باستطاعتها العدوان على دول أخرى تحت هذا البند؟ هذا كلام غير منطقي. ويوجد اتفاق بين بلدينا موقع في عام ١٩٩٨ يمكن العودة له.

الرئيسة بالنيابة (*تكلمت بالإنكليزية*): بما أنه لا توجد طلبات أخرى من وفود ترغب في ممارسة حقها في الرد، وبالنظر إلى تأخرنا كثيراً عن الجدول الزمني المحدد، سأستأنف المناقشة العامة، بموافقة اللجنة، من أجل الاستفادة من الخدمات المتاحة بعد ظهر هذا اليوم.

السيدة بافداج كوريت (سلوفينيا) (*تكلمت بالإنكليزية*): أود أن أبدأ بتهنئة الرئيس وأعضاء المكتب على انتخابهم وأتمنى لهم كل النجاح.

تؤيد سلوفينيا البيان الذي أدلى به المراقب عن الاتحاد الأوروبي (انظر A/C.1/74/PV.3)، وأود أن أدلي ببعض الملاحظات الإضافية بصفتي الوطنية.

سينصب تركيزنا في العام المقبل على ضمان أن ينتهي مؤتمر الأطراف في معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية لاستعراض المعاهدة عام ٢٠٢٠ بنجاح. وبالنسبة لسلوفينيا، فإن معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية ما تزال الأساس الذي يقوم عليه نظام نزع السلاح وعدم الانتشار النوويين واستخدام الطاقة النووية في الأغراض السلمية. ونؤمن إيماناً راسخاً بأن ركائزها الثلاث لا يمكن أن تعزز بعضها بعضاً إن لم تُنفذ أحكامها برُمَّتها. ويتضمن ذلك إحراز تقدم ملموس نحو تنفيذ المادة السادسة تنفيذاً كاملاً حتى بلوغ الغاية الأساسية المتمثلة في الإزالة التامة لتلك الأسلحة. ونعتقد أنه يمكن بلوغ ذلك الهدف النبيل باتباع نهج تدريجي يركز على اتخاذ خطوات محددة وتحقيق نتائج ملموسة. وما من شك في أن إحدى أهم الخطوات الحيوية نحو إيجاد عالم خالٍ من الأسلحة النووية تتمثل في فرض حظر شامل على تجارب هذه الأسلحة بما يؤدي إلى القضاء على انتشارها الرأسي والأفقي. ولذلك، أحث جميع الدول التي لم توقع وتصدق بعد على معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية أن

تفعل ذلك، ولا سيما الدول التي يستلزم دخول المعاهدة حيز النفاذ تصديقها عليها.

ونحن واثقون من أن بناء نظام دولي قائم على القواعد تشكل تعددية الأطراف مبدأه الرئيسي يصب في صميم مصالحنا المشتركة. وبلدي يلتزم التزاماً تاماً بالحفاظ على عملية دولية فعالة تقوم على المعاهدات لتحديد الأسلحة ونزع السلاح وعدم الانتشار باعتبارها الركائز الرئيسية للسلام والأمن العالميين، وبمواصلة النهوض بتلك العملية. وفي ذلك الصدد، نشعر بخيبة أمل شديدة لأن الاتحاد الروسي لم يعالج الشواغل التي أُعرب عنها مراراً بشأن عدم امتثاله لمعاهدة الأسلحة النووية المتوسطة المدى، وهو ما أدى إلى إنهاء المعاهدة. ونؤمن إيماناً راسخاً بأن الدولتين الحائزتين لأكبر الترسانات النووية في العالم تتحملان مسؤولية خاصة عن تحديد الأسلحة ونزع السلاح النووي. ولهذا السبب، يولي بلدي أهمية كبرى لضمان تمديد المعاهدة المبرمة بين الولايات المتحدة الأمريكية والاتحاد الروسي بشأن التدابير الرامية إلى زيادة تخفيض الأسلحة الهجومية الاستراتيجية والحد منها (معاهدة ستارت الجديدة)، ويشجع بلدي الولايات المتحدة والاتحاد الروسي على مواصلة خفض ترسانتيهما.

تواجه خطة العمل الشاملة المشتركة – وهي جزء حيوي آخر في بنية منع الانتشار النووي العالمية – تحديات جمة. ونأسف بشدة لأمرين؛ انسحاب الولايات المتحدة من الخطة والتدابير التي اتخذتها إيران في الآونة الأخيرة بما يتعارض مع الاتفاق. وأود أن أؤكد للجنة التزام بلدي بدعم كل من خطة العمل الشاملة المشتركة والوكالة الدولية للطاقة الذرية لمواصلتها التحلي بالروح المهنية والنزاهة في اضطلاعها بأعمال التحقق والرصد فيما يتعلق بتنفيذ الاتفاق النووي في إيران.

وفيما يخص مسألة عدم الامتثال لاتفاقات تحديد الأسلحة ونزع السلاح وعدم الانتشار، ندين انتشار استخدام الأسلحة الكيميائية، وهو أمر غير مقبول على الإطلاق. ويقع على عاتق المجتمع الدولي مسؤولية عدم السماح بإفلات مرتكبي تلك الأفعال من العقاب وتحديد هويتهم ومحاسبتهم. وتتعهد سلوفينيا بتقديم دعمها الكامل لمنظمة حظر الأسلحة الكيميائية في جهودها الرامية إلى التقيد بالقواعد العالمية لمكافحة الأسلحة الكيميائية.

تلتزم سلوفينيا التزاماً تاماً باتفاقية حظر الألغام المضادة للأفراد وبالرؤية المتمثلة في إيجاد عالم خالٍ من الألغام الأرضية. ولذلك، أنشأت الحكومة السلوفينية في عام ١٩٩٨ الصندوق الاستئماني الدولي لتعزيز الأمن البشري – المعروف سابقاً بالصندوق الاستئماني الدولي لإزالة الألغام وتقديم المساعدة لضحايا الألغام – بهدف تخفيف المعاناة الناجمة عن آفة الألغام المضادة للأفراد في جميع أنحاء العالم. ونؤمن إيماناً راسخاً بأن العواقب الإنسانية الوخيمة لهذه الأسلحة العشوائية يمكن التخفيف من ضراوتها بالامتثال العالمي لاتفاقية أوتاوا وتنفيذها كاملة. ونتطلع إلى مؤتمر الاستعراض المقبل في أوسلو ونأمل في أن نتمكن من اتخاذ مزيد من الخطوات نحو إيجاد عالم خالٍ من الألغام.

وقبل أن أختتم بياني، أود أن أشدد على أنه ينبغي لنا أن نعي أهمية البعد الجنساني في مجال تحديد الأسلحة ونزع السلاح وعدم الانتشار. وفي ذلك الصدد، نرحب بالتطورات الإيجابية في الآونة الأخيرة من قبيل النظر في الآثار المرتبطة بنوع الجنس للنزاعات المسلحة أثناء مؤتمر الدول الأطراف في معاهدة تجارة الأسلحة.

أخيرا، أود أن أؤكد مجدداً التزام وفد بلدي التام بالمشاركة بنشاط في مناقشات اللجنة ودعمنا المطلق لعلمها.

الرئيسة بالنيابة (*تكلمت بالإنكليزية*): ستعقد الجلسة المقبلة للجنة الأولى غدا في الساعة ١٥/٠٠ في غرفة الاجتماعات هذه، حيث سنواصل المناقشة العامة بشأن جميع بنود جدول الأعمال المتعلقة بنزع السلاح والأمن الدولي. ونود تذكير الوفود بأن الموعد النهائي لتقديم مشاريع القرارات والمقررات في إطار جميع بنود جدول الأعمال هو يوم غد، الخميس، ١٧ تشرين الأول/أكتوبر، الساعة ١٦/٠٠.

رفعت الجلسة الساعة ١٧/٥٥.